



جدلية العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية وأثرها في ديناميات السياسة الدولية (دراسة نظرية وتطبيقية)

د. أياد توفيق نصار^٢

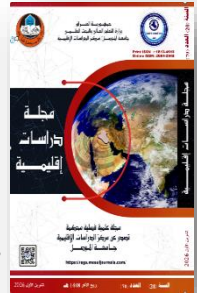
iv.obaid@alagsa.edu.ps

iyadnassar45@gmail.com

د. إبراهيم يوسف عبيد^١

أستاذ مشارك/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الأقصى/ فلسطين.

مدرس/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الأقصى/ فلسطين.



الملخص

فوة البحث: تقوم الدراسة على تحليل العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية من حيث التأثير والتأثر، وبيان مستويات التكامل والتمايز بينهما، بما يوضح طبيعة الترابط الذي يجمعهما في إطار العلوم السياسية، ويورهما في تفسير السياسة الدولية، وفهم سلوك الدول وآليات الصواعق والتعاون.

الهدف: هدفت الدراسة إلى معالجة الجدل النظري والتحليلي حول العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، بوصفهما مجالين معرفيين متداخلين يسهمان في تفسير التفاعلات الدولية وتوترات القوى في النظام الدولي.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطور الحقلين، والمنهج المقلن لبيان توجه التكامل والتفاعل بينهما، ومنهج دراسة الحالة لربط النظرية بالتطبيق في سياقات واقعية مختلفة، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة واستخلاص النتائج. **النتائج:** أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية علاقة تكاملية وتداخلية تقوم على ترابط نظري وتطبيقي، حيث تستمد الدراسات الاستراتيجية جانباً مهماً من مفاهيمها من النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن التحويلات البنوية في النظام الدولي، ولا سيما تغير مؤثرين القوى وتعدد الفاعلين الدوليين، أسهمت في تقرب الأنواع والمقاربات التحليلية بين الحقلين، رغم استمرار بعض الفوارق النظرية والمنهجية، وأوصت بتطوير مقاربات ومناهج تكاملية تجمع بينهما، بما يعزز القوة التفسيرية والتنشؤية لتحليل العلاقات الدولية وديناميات التفاعل بين الوحدات السياسية.

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٦/٦

المراجعة: ٢٠٢٦/٧/١٢

القبول: ٢٠٢٦/٩/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١٠/١

المراسلة

إبراهيم يوسف عبيد

الكلمات المفتاحية

جدلية؛ العلاقة؛ الدراسات الاستراتيجية؛ العلاقات الدولية؛ النظام الدولي.

الاقتباس

عبيد، ابراهيم. ي.، ونصار، أياد. ت. (٢٠٢٦) جدلية العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية وأثرها في ديناميات السياسة الدولية (فواصة نظرية وتطبيقية). مجلة دراسات إقليمية. ٢٠ (٧٠). ١١٨-٧٣.

<https://doi.org/10.3389/rsj.v20i70.63674>



© Authors, 2026, Regional Studies Journal, Vol.20, No.70, October 2026 (73-118)
article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



The Dialectical Relationship between Strategic Studies and International Relations and Its Impact on the Dynamics of International Politics: A Theoretical and Applied Study

Dr. Ibrahim Y. Obaid¹

Dr. Iyad T. Nassar²

¹ Assoc. Prof./ College of Arts and Humanities / Al-Aqsa University, Palestine.

iy.obaid@al-aqsa.edu.ps

² Assoc. Prof./ College of Arts and Humanities / Al-Aqsa University, Palestine.

iyadnassar45@gmail.com



Article Information

Received: 6/6/2026

Revised: 12/7/2026

Accepted: 25/9/2026

Published: 1/10/2026

Corresponding

Ibrahim Y. Obaid

Keywords

integration; strategic studies; international relations; international system.

Citation

Obaid, I. Y. & Nassar, I. T. (2026). The Dialectic of the Relationship between Strategic Studies and International Relations and its Impact on the Dynamics of International Politics (A Theoretical and Applied Study). *Regional Studies Journal*. 20(70).73-118.

<https://doi.org/10.33899/rsj.v20i70.63674>

Abstract

Research Idea: This research analyzes the relationship between strategic studies and international relations in terms of mutual influence and the extent of integration and differentiation between the two fields. It examines their interconnectedness within political science and their role in explaining international politics, understanding state behavior, and analyzing the dynamics of conflict and cooperation.

Objective: The research aims to examine the theoretical and analytical debate surrounding the relationship between strategic studies and international relations, viewing them as overlapping fields that contribute to understanding international interactions and the balance of power in the international system.

Methodology: The research employs a historical approach to trace the development of the two fields, a comparative approach to identify areas of integration and interaction, and a case study approach to link theory with practice across different real-world contexts. It also adopts a descriptive-analytical approach to examine the phenomenon under study and draw conclusions.

Results: The findings indicate that the relationship between strategic studies and international relations is complementary and deeply interconnected, with strategic studies deriving a significant part of its conceptual foundations from realist and neorealist theories of international relations.

Conclusion: The research concludes that structural transformations in the international system, particularly changes in the balance of power and the growing diversity of international actors, have contributed to greater convergence between the analytical tools and approaches of the two fields, despite continuing theoretical and methodological differences. It recommends developing integrated approaches that combine both fields to enhance the explanatory and predictive capacity of international relations analysis and improve understanding of the dynamics of interaction among political units.



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

تُشكل العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية موضع جدل بين المفكرين والمنظرين من حيث المفهوم والتحليل والتطبيق، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الاتفاق على إطار منهجي موحد، خاصةً لدى غير المتخصصين في العلوم السياسية. ويعود ذلك لكثرة المفاهيم المتداخلة بين الحقلين، مما جعل لكلٍ منهما طابعه المستقل من حيث الأدوات والنظريات، رغم استمرار التقاطع بينهما في كثير من القضايا. ورغم هذا التمايز الظاهري، فإن هناك التقاءً فكرياً وأكاديمياً يسهم في تطوير الحقلين معاً ويقرب بين رؤاهما التحليلية. ويبرز هذا التقارب من خلال الحاجة المشتركة لفهم سلوك الدول وتفسير التفاعلات الدولية في ظل بيئة عالمية معقدة ومتغيرة باستمرار. وترتبط جذور العلاقة تاريخياً بتحولات النظام الدولي؛ إذ ركزت الدراسات الاستراتيجية على إدارة القوة والنزاعات، بينما اهتمت العلاقات الدولية بتنظيم التفاعلات بين الفاعلين الدوليين. وأدى تطور النظام الدولي، خاصة بعد الحرب الباردة، إلى تعميق التداخل بين الحقلين نظراً لبروز تهديدات جديدة ومعقدة تتجاوز أنماط الصراع التقليدية. بناءً على ما تقدم، تسعى الدراسة إلى استعراض وتحليل جدلية^١ العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية من حيث المفهوم والنشأة والتطور وأهم النظريات لكلٍ منهما، وأوجه التكامل والتمايز بينهما في إطار نظري وتطبيقي.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معالجة الجدل المستمر في الأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بالإطار النظري والتطبيقي والتحليلي، الذي يدمج بفعالية بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

١. التعرف على نشأة وتطور الدراسات الاستراتيجية.
 ٢. تسليط الضوء على ماهية العلاقات الدولية وطبيعتها.
 ٣. تحليل التفاعل في العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.
 ٤. تقييم طبيعة العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية في إطارها التطبيقي.
- أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من تناولها قضية محورية في المجال السياسي بأبعاده النظرية والمنهجية والتطبيقية، وهي جدلية العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي. كما تسعى إلى لفت انتباه الباحثين إلى ضرورة الدمج بين الحقلين للوصول إلى نسق تحليلي متكامل يتماشى مع هذه المتغيرات.

^١ **الجدلية (إجرائياً):** يُقصد بالجدلية في هذه الدراسة العلاقة التفاعلية التكاملية بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، القائمة على التأثير والتأثر المتبادل بين الحقلين، بما يؤدي إلى تطوير أدواتهما التحليلية وقدرتهما المشتركة على تفسير ديناميات السياسة الدولية. وعليه، لا يُستخدم مفهوم الجدلية هنا بمعنى التناقض أو التعارض، وإنما بوصفه عملية تفاعل ديناميكي مستمر تُسهم في إنتاج فهم أكثر شمولاً للظواهر الدولية.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على حالة الجدل القائم في العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية من حيث المفهوم والنشأة والتطور والنظريات وطبيعة التكامل والتمايز بينهما: في ضوء المتغيرات في بُنية النسق الدولي تطرح الدراسة التساؤل الرئيس:

ما طبيعة التكامل والتمايز في العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية؟

وينبثق عن هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما المقصود بالدراسات الاستراتيجية وما ظروف نشأتها وتطورها ونظرياتها (تأصيل نظري ومفاهيمي)؟
 ٢. ما ماهية العلاقات الدولية (مقدمة نظرية)؟
 ٣. ما طبيعة العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية؟
 ٤. كيف يمكن تقييم طبيعة العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية في إطارها التطبيقي؟
- فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية أقرب إلى التكامل المنهجي منها إلى التمايز أو الاختلاف، وهي علاقة جدلية تتشكل وفقاً للتحديات الدولية، وتقترض أن التكامل بين أدوات التحليل في الحقلين ينتج عنه تحليل أكثر دقة وموضوعية في فهم التفاعل في العلاقة بينهما.
- منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على مناهج نوعية متعددة تجمع بين البعدين النظري والتطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

١. **المنهج التاريخي:** استخدم لمتابعة نشأة وتطور حقلي العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، وتحليل المراحل التاريخية التي أسهمت في تشكيل العلاقة بينهما، بما يوضح جدلية التفاعل والتكامل في تفسير السياسة الدولية.
٢. **المنهج المقارن:** وظف للمقارنة بين العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية من حيث النشأة، المفاهيم، الأهداف، والمناهج، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف ومدى إسهام كل منهما في تفسير ديناميات السياسة الدولية.
٣. **منهج دراسة الحالة:** اعتمد لتحليل ثلاث حالات دولية معاصرة:
 - استراتيجية الردع الأمريكية تجاه محاولات الصين ضم تايوان.
 - التنافس الصيني-الأمريكي في بحر الصين الجنوبي.
 - الحرب الروسية-الأوكرانية. (2022) وذلك لاختبار صلاحية النماذج النظرية في تفسير السلوك الدولي.
٤. **المنهج الوصفي التحليلي:** استخدم لوصف وتحليل طبيعة العلاقة بين الحقلين، واستعراض الأدبيات والنظريات الرئيسة، وربطها بنتائج الدراسة التطبيقية، بما يحقق التكامل بين الإطارين النظري والتطبيقي.

هيكلية الدراسة: تتألف الدراسة من أربعة محاور رئيسية، هي:

المبحث الأول: ما هية الدراسات الاستراتيجية (التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسات الاستراتيجية).

المبحث الثاني: ماهية العلاقات الدولية (التأصيل النظري والمفاهيمي للعلاقات الدولية).

المبحث الثالث: العلاقة التفاعلية بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

المبحث الرابع: تقييم طبيعة العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية في إطارها التطبيقي.

المبحث الأول

ماهية الدراسات الاستراتيجية (التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسات الاستراتيجية):

تعد الدراسات الاستراتيجية من أقدم الحقول التي ارتبطت مباشرة بالواقع السياسي والعسكري للدول، حيث نشأت في إطار الحاجة إلى فهم أبعاد القوة والتخطيط للحروب، وصناعة القرار، ويرجع الباحثون جذور الدراسات الاستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني "سن تزو" في كتابه "فن الحرب"، وكذلك إلى كتابات المفكر الألماني "كلوزفيتز"، في كتابه "الحرب" الذي أسس نظريات الحرب كامتداد للسياسة بوسائل أخرى (فهيم، ٢٠٠٩، ١٧).

وتعتبر الدراسات الاستراتيجية جزءاً من حقل العلاقات الدولية التي تتناول القضايا المتعلقة بالتهديدات الأمنية المباشرة، حيث تلجأ الدول إليها، عندما تعجز عن تحقيق أهدافها السياسية بالوسائل المتاحة، عبر تبني استراتيجية ذات أهداف محدودة، ولقد برزت كجزء ذو أهمية قصوى. بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت تظهر ملامح الحقل الأكاديمي الحديث، حيث أنشأت مراكز بحوث ومؤسسات مختصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مثل مؤسسة راند (RAND Corporation)، التي ساهمت في وضع الأطر التحليلية للتفكير الاستراتيجي، وقد تميز هذا الحقل بتركيزه على توازن الردع النووي واستراتيجيات الدفاع، والعمليات العسكرية (Gray, 2007, 22).

أولاً- مفهوم الاستراتيجية: يرجع أصل كلمة الاستراتيجية "Strategy" إلى الكلمة الإغريقية "Strategos" وتعني القائد، أو القيادة، وهي التخطيط لتدمير الأعداء باستعمال كل الأدوات المتاحة (Bracker, 1980: 219). وارتبطت هذه الكلمة بالمضمون العسكري المحدود، فاقترنت بفن القيادة، وهي: خطة عمل تهدف إلى دحر العدو وتحقيق هدف ما، وتشير إلى أنها خطة شاملة تتكون من عدة مراحل لأجل تحقيق هدف عام (نعمة، ١٩٨٨، ٥٦). وتُعرف أيضاً بأنها: "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها" (الحسيني، ٢٠٠٦، ٦٢). وهي أيضاً: "تكتيك وفن حشد القوة، وإدارة وتنظيم المعارك الخاصة وهيئتها"، كما تُعرف بأنها: "العمل المستمر الذي يمارسه معسكران، كلٌ إزاء الآخر" (السليمي، ١٩٩٧، ٩٢-٩٣).

أما مفهومها الشامل والواسع، فهي تُعبر عن الإطار الذي تُصاغ من خلاله الأهداف العليا للدولة، وتُحدد الوسائل الكفيلة بتحقيقها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية والثقافية. وهي تمثل أداة تحليلية وعملية لإدارة التفاعلات الدولية وتحقيق الأهداف السياسية عبر التكامل بين مختلف أدوات القوة الوطنية، الأمر الذي جعلها أحد المراكز الأساسية في الدراسات السياسية والاستراتيجية المعاصرة.

ثانياً- ماهية الاستراتيجية:

تعد الاستراتيجية وسيلة لتحقيق هدف محدد، ولها غايات كثيرة، وهي رسالة الدولة داخل منظومة المجتمع الدولي، ومن الممكن أن تصبح غاية تستخدم في قياس الأداء السابق لما تم رسمه من استراتيجيات، لذلك لا يمكن لأي دولة أن تمارس العمل الاستراتيجي إلا في ظل امتلاكها خطة واضحة ودقيقة (القطامين، ١٩٩٦، ٢١٤).

وتتصف الاستراتيجية وسائل تحقيق الدولة لأهدافها، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات والفرص البيئية والموارد والإمكانات المتاحة لهذه الدولة، ويشمل هذا المفهوم عوامل رئيسية ثلاثة تؤثر بدرجة كبيرة في الاستراتيجية، وهي (الحسيني، ٢٠٠٦، ١٤):

- العامل الأول: متغيرات البيئة الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.
- العامل الثاني: الموارد والإمكانات الداخلية، المتعلقة بالهيكل التنظيمي، والقيادة والقوة والقيم في البيئة الداخلية.
- العامل الثالث: الفترة الزمنية التي تحددها الدولة لتحقيق هذه الاستراتيجية.

ثالثاً: مستويات الاستراتيجية:

قسم المختصين الدراسات الاستراتيجية إلى ثلاثة مستويات رئيسية، هي (أبو سمهانة، ٢٠١٢، ٣٢-٣١):

- ١- **المستوى السياسي والعسكري:** هو أعلى مستوى في الدولة لحوار الإدارات السياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، من أجل تحديد الاستراتيجيات الكبرى للمصالح القومية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحدها الدولية، فالمسألة تتركز على بُعد مهم، وهو: أن الاستراتيجية الكبرى لها قدرة التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحقيق المصالح الوطنية.
- ٢- **المستوى التكتيكي:** تنحصر فيه الاستراتيجية على الاتصالات بين القيادات العسكرية المباشرة (الادارية والميدانية)، وهو المستوى المسئول عن الحروب وعن جبهات القتال، ويمكن ملاحظته

أيضاً في ميادين أخرى أقل أهمية عندما يتعلق الأمر باستراتيجيات ثانوية مرتبطة بفترات زمنية مؤقتة.

٣- **المستوى العملي:** تحدد فيه المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وحجم القدرات والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الاستراتيجية. بمعنى آخر، تحويل التصورات النظرية إلى أهداف قابلة للتحقيق، وتعتبر هذه الهرمية من وجهة نظر المختصين بأنها عامل مساعد يساهم في تقادي التناقض بين المستويات المختلفة للاستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تُمكن من التميز بين الأهداف طويلة المدى والأهداف الحالية.

رابعاً: نظريات الاستراتيجية وتطوراتها:

ثمة العديد من النظريات التي أطّرت في سياق تطور الفكر الاستراتيجي، وهي على النحو التالي:

١- **استراتيجية الردع والرعب النووي:** ظهرت هذه الاستراتيجية وتطورت بتطور الأسلحة النووية، ووفقاً لوجهة نظر الاستراتيجيين السياسيين الغربيين، فإن الموقف في نهاية الحرب العالمية الثانية ساهم في تعظيم الأيديولوجيا وتبني استراتيجيات، واستراتيجيات مضادة، كما ساهم في سباق التسلح في الوصول إلى مستويات لم تعرفها عمليات السباق من قبل، للحد الذي وصلت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى مستوى التشعب النووي ليظهر ما يعرف بـ "توازن الرعب النووي"، وهو مستوى من التسلح بأسلحة الدمار الشامل لا تتيح لأطرافه هامش الانتصار لطرف، والهزيمة لطرف آخر بقدر ما تكون الحرب إذا ما قُدر لها أن تتدخل انتحار متبادل (فهمي، ٢٠٠٩، ١٧٧).

ويعرف الردع بأنه: القدرة على إخضاع الخصم بدون أي أعمال عدائية، ويعني أيضاً "إحباط أي تهديدات يتوقعها، وذلك بإلحاق أضرار جسيمة به تفوق المزايا المتوقعة من وراء الأقدام على مثل هذه التصرفات"، ومن العوامل التي يمكن أن تعطي للردع فعالية وقابلية لتحقيق أهدافه وتدعيمه، ما يلي (البهي، ٢٠٢٣):

– القدرة على الثأر: من خلال الترويج لهذه القدرة والتأكيد على فعاليتها للطرف الآخر، كما يستطيع تسريب معلومات عن تفاصيل هذه القدرة أو الكشف عن بعض الأمور بخصوصها تفيد الطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء تصور عنها.

– الإصرار والحزم على استعمال هذه القدرة الثأرية، في ظروف معينة بدون أي استعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع، لأنه إذا أحس الطرف الثاني بتراجع الطرف الرادع، أو استعداده للمساومة فإنه سوف يمارس بعض الضغوطات والتصرفات التي لن تكون في مصلحة الرادع، ومن هنا يصبح الردع دون فائدة، ويكون تأثيره ضعيفاً.

٢- **نظرية المباريات:** تُعرف نظرية المباريات بأنها: دراسة رياضية لبعض الجوانب العملية لاتخاذ القرارات خاصة في المواقف الدولية التي تتسم بالتنافس، أو التعاون، وتتضمن النظرية في مضمونها مفاهيم اللاعب، والقواعد التي تحدد خصائص المباراة، والمعلومات التي يستقيها كل لاعب من مصادره، وأهداف كل لاعب في المباراة، وعدد اللاعبين، وخطوات كل لاعب، ويتم التميز بين المباريات الصفرية وغير الصفرية، والتي تجعل لكل لاعبٍ استراتيجيةً يهدف من ورائها تحقيق الفوز أو على الأقل تجنب الخسارة (أمين، ٢٠١٧، ٣٣).

وفقاً للنظرية، فإن اللاعب هو الوحدة الأساسية في التحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف، وليس شرطاً أن يكون اللاعب فرداً، أو دولةً واحدة، وإنما يُقصد به وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يخضع للتحليل، وفي كل لعبة من ألعاب الاستراتيجية تكون هناك بعض الأمور التي يتحكم فيها اللاعبون، وتخرج في بعض الأحيان عن حدود السيطرة (مقلد، ٢٠١١، ٢٧).

تُركز النظرية على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات مصالح، وتنتظر إليها كما لو كانت مباريات في الاستراتيجية، وعلى ذلك يمكن القول بأن اهتمامات نظرية المباريات تنصرف في الأساس إلى تحليل كافة نماذج الصراعات السياسية بصورة عامة، وإلى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة، وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الاستراتيجية الدولية أن يطورو أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الاستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظروف الصراعات المختلفة (الخرجي، ٢٠٠٩، ٩٩).

وتستند الفكرة العامة للنظرية على افتراض مفاده، أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين: صراعات تنافسية، وصراعات غير تنافسية (مقلد، ١٩٧٩، ١٦٢)، وترى أن صنع القرار يتمتع بشيء من العقلانية، فكل لاعب يحرص على تحقيق مكاسب قصوى، وأن النتيجة النهائية للمباراة سواء كانت تنافسية أو تعاونية لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصدفة وطبيعة البيئة التي يجري فيها الصراع، وإنما ترتبط بخيارات اللاعب أو اللاعبين المقابلين، ولا تقتضي نظرية المباريات جذور المنازعات بين اللاعبين، وإنما تأخذها كما هي عليه كمواجهات بين مصالح حقيقية (نعمة، ١٩٧٩، ٧٧).

٣- **نظرية "استراتيجية الاحتواء":** تبلورت النظرية على يد "جورج كينان" الخبير الأمريكي في الشؤون السوفياتية، وكتب "كينان" في مجلة الشؤون الخارجية في تموز/يوليو ١٩٤٧م مقالته المشهورة، "بواعث السلوك السوفياتي" التي وضح فيها إلى أن النفوذ السوفياتي سوف يحاول التوسع ما لم تتصدى له القوة الأمريكية، وعبر "كينان" عن نظريته بقوله: "إن المطلوب أن نستخدم بمهارة ويقظة مجموعة من القوات لمقاومة العدوان في المناطق ذات الأهمية الجغرافية والسياسية التي تتعرض لهزات دائمة تبعاً لمناورات السياسة السوفياتية" (الدليمي، والرفاعي، ٢٠١٥، ٣٧٤).

ووفقاً "لكينان" فإنه ما دام السوفييات لم يهاجموا الولايات المتحدة، فإن عليها ألا تهاجمهم، وأن تستعمل سياسة "العصا والجزرة"، والدبلوماسية، والعمل الاستخباراتي، بالإضافة إلى الترويج للرأسماليات الديمقراطية، بغية الفوز بالحرب الباردة (مقلد، ٢٠١١، ٢١٣).

٤- نظرية "استراتيجية الانتقام الشامل": تم بلورتها في منتصف القرن العشرين من قبل وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دلاس" باعتبارها ستكون بمثابة التصحيح للأخطاء، ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق "سياسة الاحتواء" ضد الاتحاد السوفياتي في المرحلة التالية على انتهاء الحرب المباشرة (الداغستاني، ٢٠١٩: ٤٧١). كما اعتمد هذه النظرية الرئيس الأمريكي الأسبق "أيزنهاور"، وتشتمل على الانتقام الفوري والعنيف على أي هجوم سوفياتي، وكانت هذه الفترة من أشد الفترات توتراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (عياد، ٢٠١٨، ٢٨).

إن جوهر النظرية قائم على: إنذار السوفييات بطريقة حاسمة بتصميم الولايات المتحدة على استخدام السلاح النووي بصورة شاملة وعاجلة في الحالات التي يقع فيها أي اعتداء عليها أو على حلفائها الغربيين (منصور، ١٩٩٧، ٣٣٤).

وتستند نظرية الانتقام الشامل على مقومات ثلاثة، هي (جامعة محمد لمين، ٢٠٢٦):

- تخفيض أعداد القوات الأمريكية، البرية والبحرية.
- بناء جدار لعزل الكتلة الشرقية عن الكتلة الغربية عن طريق الأحلاف.
- إن أي محاولة للاتحاد السوفياتي بانتهاك خط التقسيم الفاصل بين الكتلتين يُعد مبرراً كافياً لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب شاملة ضدها.

٥- استراتيجية الرد المرن ومرتكزاتها: ظهرت استراتيجية الرد المرن خلال ستينيات القرن العشرين كبديل لاستراتيجية الانتقام الشامل التي كانت تقوم على التهديد باستخدام القوة النووية بصورة واسعة في مواجهة أي اعتداء من الاتحاد السوفياتي. وقد طوّرت هذه الاستراتيجية في إطار السعي إلى إيجاد سياسة دفاعية أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع التهديدات المتنوعة التي قد تواجهها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة أساسية مفادها: أن الرد على أي هجوم يجب أن يكون متناسباً مع طبيعة التهديد وحجمه، بحيث لا يتم اللجوء مباشرة إلى الحرب النووية الشاملة، بل يتم اختيار الوسيلة المناسبة من بين مجموعة واسعة من الخيارات السياسية والعسكرية المتاحة. ومن هنا جاءت تسمية "الرد المرن" باعتباره يقوم على تعدد البدائل وعدم التقيد بنمط واحد من الاستجابة (فنيوح، ٢٠١٩، ٩٤).

مرتكزات استراتيجية الرد المرن (Freedman, 2003, 242-248):

- التدرج في استخدام القوة، بحيث يبدأ التعامل مع الأزمات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ومن ثم استخدام القوات التقليدية، مع الاحتفاظ بإمكانية اللجوء إلى القوة النووية في الحالات القصوى .
 - تعدد الخيارات الاستراتيجية أمام صانع القرار، بما يسمح باختيار الرد الأكثر ملاءمة لطبيعة الموقف بدلاً من الاعتماد على خيار واحد ثابت .
 - الحفاظ على فاعلية الردع من خلال إقناع الخصم بأن أي عمل عدائي سيقابل برد مناسب يفرض عليه تكلفة مرتفعة .
 - التحكم في مستويات التصعيد ومنع انتقال النزاعات المحدودة إلى حروب واسعة النطاق قد تهدد الأمن والاستقرار الدوليين .
 - تعزيز القدرات العسكرية التقليدية إلى جانب القدرات النووية، بما يوفر مرونة أكبر في مواجهة مختلف أنواع التهديدات .
- عموماً، شكّلت استراتيجية الرد المرن تحولاً مهماً في الفكر الاستراتيجي المعاصر، إذ سعت إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الردع وضرورات تجنب الحروب الشاملة، من خلال توفير بدائل متعددة نتيج إدارة الأزمات والصراعات بدرجة أعلى من المرونة والفاعلية، وبأقل فعالية.
- ١- نظرية "استراتيجية" القوة الناعمة: تحتل استراتيجية القوة الناعمة مكانة متقدمة في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية المعاصرة، نظراً لإسهاماتها في تطوير هذين الحقلين، عبر توسيع مفهوم القوة ليشمل الأبعاد غير المادية إلى جانب القدرات العسكرية والاقتصادية التقليدية. وقد تزايدت أهمية القوة الناعمة مع التحولات التي شهدتها النظام العالمي وتنامي دور الثقافة والقيم والصورة الذهنية والاتصال في التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين. كما أسهم المفهوم في تعميق فهم طبيعة القوة وتطورها في العلاقات الدولية، من خلال لفت الانتباه إلى آليات الجذب والإقناع والتأثير غير المباشر بوصفها أدوات فاعلة لتحقيق المصالح والأهداف الخارجية للدول. وقد أدى ذلك إلى تنامي الاهتمام بدراسة القدرات الثقافية والسياسية والقيمية للدول باعتبارها عناصر استراتيجية تؤثر في بناء النفوذ الدولي وتعزيز المكانة الخارجية للدولة (معوض، ٢٠١٩، ٧-٨).
- وتعكس القوة الناعمة تحولاً في فهم القوة من الاعتماد الحصري على الأدوات العسكرية والاقتصادية إلى توظيف أدوات الجذب والإقناع والتأثير الثقافي والقيمي. وأصبحت القوة الناعمة إطاراً مهماً لتحليل سلوك الدول وسياساتها الخارجية، نظراً لقدرتها على تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية من خلال التأثير في تفضيلات الآخرين وصياغة تصوراتهم واتجاهاتهم (مركز طرطوس، ٢٠٢٤).
- القوة الناعمة والعلاقات الدولية (الزعيبي، ٢٠٢٤، ١١-١٧):

أولاً: دور القوة الناعمة في العلاقات الدولية: أصبحت القوة الناعمة أحد المرتكزات الأساسية في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تعتمد على التأثير من خلال الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والدبلوماسية بدلاً من الإكراه والقوة العسكرية. وقد أدى تزايد الترابط العالمي وتنامي دور الفاعلين غير الحكوميين إلى تعزيز أهمية هذا النوع من القوة في تشكيل السياسات الدولية وتوجيه سلوك الدول.

ثانياً: القوة الناعمة وثورة المعلومات: أسهمت ثورة المعلومات والعولمة في توسيع نطاق تأثير القوة الناعمة، إذ أصبحت القدرة على التحكم في تدفق المعلومات وكسب المصداقية وجذب الانتباه عاملاً حاسماً في تحقيق النفوذ الدولي. كما أوجدت التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصال فضاءات جديدة للتأثير تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، مما عزز مكانة القوة الناعمة في السياسة العالمية.

ثالثاً: دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية: تلعب القوة الناعمة دوراً مهماً في تشكيل السياسات الدولية من خلال تعزيز التعاون والشراكات وبناء الثقة وتحسين الصورة الدولية للدول. كما تساعد على التأثير في صياغة القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بقضايا مثل حقوق الإنسان والتنمية والتغير المناخي، بما يعزز مكانة الدولة ونفوذها الخارجي.

رابعاً: دور القوة الناعمة في حل النزاعات: تُسهم القوة الناعمة في إدارة النزاعات وتسويتها عبر تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. كما تساعد على تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات والتسويات السلمية، الأمر الذي يجعلها أداة داعمة للاستقرار والسلام، خاصة في الحالات التي لا تكون فيها القوة الصلبة كافية لتحقيق حلول مستدامة.

خامساً: استخدام القوة الناعمة في الدبلوماسية: أصبحت القوة الناعمة عنصراً رئيسياً في العمل الدبلوماسي الحديث، حيث تستخدمها الدول لتعزيز التعاون الدولي وبناء التفاهم المشترك وتحسين سمعتها على الساحة العالمية. ومن خلال الدبلوماسية العامة والتبادل الثقافي والاقتصادي، تستطيع الدول توسيع نفوذها وتحقيق أهدافها الخارجية بوسائل أكثر قبولاً واستدامة.

من الواضح، أن أهمية استراتيجية القوة الناعمة في حقل الدراسات الاستراتيجية ساهمت في توسع مفهوم القوة التقليدي، حيث لم تعد الاستراتيجية تقتصر على إدارة الصراعات أو تحقيق الردع العسكري، وإنما أصبحت تشمل إدارة التأثير في الأفكار والاتجاهات والقيم. فالدول تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر نشر ثقافتها، ودعم مؤسساتها التعليمية والإعلامية، وتقديم نموذج سياسي أو تنموي جاذب يساهم في بناء صورة إيجابية لها في البيئة الدولية. كما أن نجاح هذه الاستراتيجية يتيح للدولة تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية بتكاليف أقل؛ مقارنة باستخدام أدوات القوة الصلبة. وفي إطار العلاقات الدولية، تُسهم القوة الناعمة في بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الدول، كما تساعد على تحسين صورة الدولة وزيادة قدرتها على

التأثير في الرأي العام العالمي وصنّاع القرار في الدول الأخرى. لذلك أصبحت القوة الناعمة أداة أساسية فعالة جدا من أدوات السياسة الخارجية المعاصرة، خاصة في ظل الثورة المعلوماتية وتنامي دور وسائل الإعلام والاتصال والتبادل الثقافي في تشكيل التفاعلات الدولية. ومن ثم، تمثل استراتيجية القوة الناعمة أحد أهم المداخل الحديثة لفهم طبيعة النفوذ والتأثير في تفاعلات النسق الدولي الراهن.

٦. نظرية "استراتيجية" القوة الذكية:

عرّف "ناي" القوة الذكية بأنها: "استراتيجية متكاملة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، تعتمد على الجمع بين استخدام أدوات القوة (الناعمة) والقوة (الصلبة) للدولة". ولذلك، أطلق عليها اسم (ذكية)، لأنها تتيح خيارات أكثر للدولة، وتستخدم الموارد بأكثر الطرق كفاءة للوصول إلى نتيجة إيجابية. ومن هنا، تمثل القوة الذكية أحد أبرز المفاهيم المعاصرة في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، إذ تقوم على توظيف مختلف أدوات التأثير المتاحة للدولة بصورة متكاملة ومتوازنة لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية. ويستند هذا المفهوم إلى إدراك أن البيئة الدولية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً، الأمر الذي يجعل الاعتماد على أداة واحدة من أدوات القوة غير كافٍ لتحقيق المصالح الوطنية أو تعزيز النفوذ الخارجي (Younis, 2024, 231-232).

مكونات القوة الذكية ومزاياها:

تقوم القوة الذكية على التكامل بين أدوات القوة الصلبة والقوة الناعمة بما يتيح للدولة تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة ومرونة أكبر. وتتجسد فاعليتها من خلال مجموعة من المكونات والمزايا التي تعزز قدرتها على إدارة التفاعلات الدولية والتأثير في سلوك الفاعلين الدوليين، وهي:

- **مكونات القوة الذكية:** ترتكز القوة الذكية على الجمع بين أدوات القوة الصلبة المتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية، وأدوات القوة الناعمة القائمة على الجاذبية الثقافية والدبلوماسية والقيم السياسية، إلى جانب عنصر الحكمة الاستراتيجية الذي يحدد طبيعة الأداة المناسبة وكيفية استخدامها في التوقيت المناسب. ومن خلال هذا التكامل تستطيع الدولة توظيف مواردها وإمكاناتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية في التعامل مع التحديات الدولية المختلفة (رجب، ٢٠٢٥، ٤).

- **مزايا القوة الذكية:** توفر القوة الذكية عدداً من المزايا الاستراتيجية التي تعزز قدرة الدول على تحقيق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة. فهي تتيح معالجة القضايا المعقدة من خلال مزيج من أدوات التأثير المختلفة، كما تسهم في تعزيز فرص النجاح وتقليل الأعباء الناجمة عن الاعتماد المفرط على الوسائل العسكرية. كذلك تساعد على بناء علاقات أكثر استقراراً واستدامة مع الفاعلين الدوليين، من خلال الجمع بين الردع

والإقناع والشراكة، بما يمنح السياسات الخارجية قدراً أكبر من الشرعية والقبول (شيخ العيد، ٢٠٢٢، ٢٩-٣٠).

- **آثار غياب أدوات القوة:** يؤدي ضعف أدوات القوة إلى تراجع قدرة الدولة على التأثير في بيئتها الإقليمية والدولية، ويجعلها أكثر عرضة للضغوط والتدخلات الخارجية. كما يحد من قدرتها على حماية مصالحها الوطنية أو المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار الدولي. وفي كثير من الحالات يقترن هذا الضعف بتزايد التبعية الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن تفاقم مظاهر الهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي ينعكس سلباً على مكانة الدولة ودورها في النظام الدولي (فرجاني، ٢٠٢٤، ١٩٠-١٩١).

- **استراتيجيات التعويض النسبي:** تلجأ بعض الدول إلى تبني استراتيجيات بديلة للتغلب على محدودية موارد القوة التقليدية، وذلك من خلال التركيز على مجالات تمتلك فيها مزايا نسبية تمكنها من تعزيز حضورها وتأثيرها الخارجي. وقد يتمثل ذلك في توظيف المكانة الدبلوماسية، أو القيام بأدوار الوساطة، أو الانخراط في تحالفات إقليمية فعالة، أو التخصص في مجالات حيوية تمنح الدولة أهمية استراتيجية تتجاوز حجم إمكاناتها المادية. وتسهم هذه الخيارات في توفير هامش أوسع للحركة وتعزيز القدرة على حماية المصالح الوطنية (رجب، ٢٠٢٥، ٤).

عموماً، تؤكد التحولات الراهنة في النظام الدولي أن امتلاك عناصر القوة بمختلف أشكالها أصبح شرطاً أساسياً للحفاظ على الاستقلال السياسي وتعزيز المكانة الدولية. فالدول التي تتجح في امتلاك مصادر تأثير فعالة تكون أكثر قدرة على حماية مصالحها والتكيف مع المتغيرات الدولية، بينما تواجه الدول الضعيفة تحديات متزايدة قد تدفعها إلى الارتهان لإرادة القوى الأكثر نفوذاً. ومن ثم فإن تنمية أدوات القوة وتطوير آليات توظيفها بصورة ذكية تمثل ضرورة استراتيجية لضمان الحضور الفاعل في البيئة الدولية المعاصرة.

٧. **استراتيجية القوة السيبرانية (الإلكترونية):**

تمثل القوة السيبرانية أحد أهم التحولات التي شهدتها الفكر الاستراتيجي المعاصر في ظل الثورة الرقمية والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمع انتقال جانب كبير من الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى البيئة الرقمية، برز الفضاء السيبراني بوصفه مجالاً جديداً للتنافس والصراع بين الدول، إلى جانب المجالات التقليدية البرية والبحرية والجوية والفضائية. وأصبحت القدرة على التحكم بالمعلومات والشبكات الرقمية وحمايتها أو استغلالها عاملاً أساسياً في قياس قوة الدول ومكانتها في النظام الدولي (بارليتا، وآخرون، ٢٠١١، ٤٨).

ويُقصد بالفضاء السيبراني البيئة الافتراضية التي تتكون من شبكات الحاسوب والإنترنت وأنظمة الاتصالات والبنية التحتية الرقمية التي تتيح إنتاج المعلومات وتخزينها ونقلها وتبادلها. وقد أدى الاعتماد

المتزايد على هذه البيئة إلى ظهور أشكال جديدة من التهديدات الأمنية، حيث أصبحت الهجمات الإلكترونية قادرة على استهداف المؤسسات الحكومية والعسكرية والاقتصادية، وإلحاق أضرار كبيرة بالبنى التحتية الحيوية دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية التقليدية. كما باتت هذه الهجمات تُستخدم في عمليات التجسس الإلكتروني، وسرقة البيانات والمعلومات الحساسة، وتعطيل الخدمات الأساسية، والتأثير في الرأي العام، والتدخل في العمليات السياسية والانتخابية (Wan, 2025).

وتُعرف القوة السيبرانية بأنها: قدرة الدولة أو الفاعل الدولي على استخدام موارد الفضاء السيبراني لتحقيق أهدافه والتأثير في سلوك الآخرين أو في مجريات الأحداث. ولا تقتصر هذه القوة على القدرات الهجومية فحسب، بل تشمل أيضاً القدرات الدفاعية التي تمكن الدول من حماية شبكاتها وأنظمتها الرقمية من الاختراق أو التعطيل. ومن ثم فإن القوة السيبرانية تجمع بين بعدين متكاملين يتمثلان في القدرة على إلحاق الضرر بالخصوم من جهة، والقدرة على حماية الذات وضمان استمرارية العمل في مواجهة التهديدات الإلكترونية من جهة أخرى (شيخ العيد، ٢٠٢٢، ٣٠).

ترتكز القوة السيبرانية على مجموعة من المقومات الأساسية التي تحدد قدرة الدولة على حماية فضائها الرقمي وممارسة التأثير في البيئة السيبرانية، وفي مقدمتها امتلاك بنية تحتية رقمية متطورة، وشبكات اتصالات آمنة تضمن سلامة نقل المعلومات واستمرارية الخدمات، إلى جانب توافر البرمجيات والتقنيات الحديثة القادرة على دعم عمليات الدفاع والهجوم الإلكتروني. كما تُعد الموارد البشرية المؤهلة، ممثلة بالخبراء والمتخصصين في الأمن السيبراني والبرمجة وتحليل البيانات، من أهم عناصر بناء القوة السيبرانية، فضلاً عن القدرات البحثية والتكنولوجية التي تؤدي دوراً محورياً في تطوير التقنيات والأدوات السيبرانية وتعزيز الابتكار في هذا المجال، الأمر الذي يجعل القوة السيبرانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التقدم العلمي والتقني الذي تمتلكه الدولة (Nye, 2010, pp. 8–12).

وتتجسد الأهمية الاستراتيجية للقوة السيبرانية في كونها توفر للدول وسيلة منخفضة التكلفة نسبياً لتحقيق أهداف سياسية وأمنية، مقارنة باستخدام القوة العسكرية التقليدية. فالهجمات السيبرانية لا تتطلب حشوداً عسكرية ضخمة أو انتشاراً ميدانياً واسعاً، كما أنها تمنح منفذها درجة عالية من السرية وصعوبة التتبع، الأمر الذي يزيد من جاذبيتها كأداة للصراع والتنافس الدولي. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا الأمن السيبراني، وظهور استراتيجيات وطنية متخصصة تهدف إلى حماية الفضاء الرقمي وتعزيز الجاهزية لمواجهة التهديدات الإلكترونية (زيتون، ٢٠٢٥، ٢١٢–٢١٣).

وفي السياق الاستراتيجي المعاصر، لم تعد القوة السيبرانية مجرد أداة مساندة للقوة العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبحت مجالاً مستقلاً للقوة والنفوذ. فالدول القادرة على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة

والسيطرة على تدفقات المعلومات وإدارة الفضاء الرقمي بكفاءة تمتلك ميزة استراتيجية تمكنها من تعزيز أمنها القومي وحماية مصالحها والتأثير في التفاعلات الدولية. ومن ثم أصبحت القوة السيبرانية أحد المكونات الأساسية للقوة الوطنية الشاملة، وعنصراً رئيساً في صياغة الاستراتيجيات الأمنية والدفاعية للدول في القرن الحادي والعشرين (الدوسري، ٢٠٢٦، ١٣).

استناداً على ما تقدم، أن الدراسات الاستراتيجية تُعدّ حقلاً معرفياً متقدماً يهتم بدراسة قضايا القوة والأمن وإدارة الصراعات في البيئة الدولية، مع تركيز خاص على الكيفية التي توظف بها الدول مواردها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وحماية مصالحها العليا. ولذلك انصبّت اهتمامات هذا الحقل تقليدياً على موضوعات الأمن القومي، والردع النووي، والتخطيط العسكري، وميزانيات الدفاع، وإدارة الأزمات، والتحالفات الأمنية، وصنع القرار الاستراتيجي، باعتبارها قضايا ترتبط بصورة مباشرة ببقاء الدولة وأمنها وقدرتها على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

كما تتنظر الدراسات الاستراتيجية إلى الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي والمحوري في النظام الدولي، انطلاقاً من افتراض؛ أن الدولة تمتلك الشرعية السياسية والموارد المادية والمؤسسات القادرة على توظيف القوة وتنظيمها. ومن هذا المنطلق، تسعى إلى تحليل سلوك الدول وتفاعلاتها في ضوء اعتبارات المصلحة الوطنية، وتوازن القوى، والقدرات العسكرية والاقتصادية، ومستويات التهديد والمخاطر المحتملة. ولذلك ارتبط تطور الدراسات الاستراتيجية تاريخياً بتطور الحروب والصراعات الدولية.

المبحث الثاني

ماهية العلاقات الدولية (التأصيل النظري والمفاهيمي للعلاقات الدولية):

نشأت العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات منذ بدء الخليقة، لأن الإنسان اجتماعي بطبعه، ومن الصعب أن يعيش وحيداً، لذا اضطر للتعامل مع الآخرين من البشر الموجودين حوله سواءً من أجل المعيشة، أو الحماية، أو العلاقات والصلات الاجتماعية الأخرى، وهذا يعطي دليلاً واضحاً على أن العلاقات بدأت منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض (طشوش، ٢٠١٠، ٩). وعليه فإن العلاقات الدولية ليست نتاج التاريخ السياسي الحديث والمعاصر فحسب، وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، وإلى بداية الدولة ككيان سياسي ينتمي له شعب في وطن تربطه بأرضه صلات روحية وجذور عميقة تمتد إلى تاريخ ذلك الشعب وذلك الوطن (النبروي، ومهنا، ١٩٨٥، ٩).

وعلى هذا الأساس، تسعى الدراسة إلى تأصيل العلاقات الدولية من حيث المفهوم والنشأة والنظريات، وهي على النحو التالي:

أولاً: مفهوم العلاقات الدولية:

اختلف المختصون والسياسيون في تعريف العلاقات الدولية، فهو مفهوم فضفاض للغاية من حيث الاستخدام، ولا يقتصر على العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل أيضاً العلاقات القائمة بين الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول، مثل المنظمات، والأحزاب، والشركات متعددة الجنسيات، والعابرة للقوميات، والعلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (ويلينكس، ٢٠١٧، ٩)، وفيما يلي بعض التعريفات للعلاقات الدولية:

تُعرف العلاقات الدولية بأنها: "علم يهتم بالملاحظات الدقيقة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ، وبناء على ذلك فإن صناع القرار من السياسيين وغيرهم ربما يصبحون في موقف يقدر من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق أهدافهم الوطنية بدقة وبما يؤدي إلى حل المشكلات الدولية، والمساهمة في تعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها وتحقيق النتائج المرجوة للاستقرار الدولي (أبوعامر، ٢٠٠٤، ٢٣).

وتُعرف أيضاً بأنها: "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تكون جاهزة لعبورها، إذ تشتمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول والعلاقات بين الجماعات العامة أو الخاصة، كما تشتمل على كل الأنشطة التقليدية للحكومات مثل الدبلوماسية والمفاوضات والحرب" (ميرلن، ١٩٨٦، ٩٨).

ثمة مجموعة من التيارات الفكرية التي تناولت مفهوم العلاقات الدولية في إطار توصيفها لهذا العلم، وهي على النحو التالي (عبد الشافي، ٢٠١٦، ٦):

١. العلاقات القائمة بين الدول والتي تهتم بالبحث عن أنواع الدول، وأنماط العلاقات القائمة بينها، ودور الأفراد والجماعات في صنع السياسة واتخاذ القرار فيها.
٢. العلاقات بين الأمم، وهي العلاقة التي تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تنتمي إلى أمم مختلفة وبين الحكومات وهذه الجماعات التي تثير موضوع قوة الدولة.
٣. العلاقة التي تنشأ بين مجموعات ذات قوة، ويعد هذا التعريف واسع النطاق حيث تظهر الحاجة معه إلى التمييز بين أنماط العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلخ) "الجماعة ذات القوة".
٤. العلاقات غير القومية، ويشير هذا المفهوم إلى اتساع حدود ونطاق مجال دراسة العلاقات الدولية، من العلاقات بين الدول إلى العلاقات بين الأعراق والأديان والقوميات المختلفة.
٥. هي مزيج للعلاقات التي تنشأ بين كل الجماعات، التي تمتلك تأثير حقيقي في المجتمع الدولي.
٦. هي علاقة بين المجموعات الأساسية التي ينقسم إليها لا سيما القادرة على التحرك في المستقبل.

ومن خلال ما تبنته التيارات الفكرية، أن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقة بين الدول فقط، بل تشمل الكيانات الأخرى كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتفاعلات المحيطة بهذه العلاقة في مجالات مختلفة ومتعددة رسمية وغير رسمية، كالسياسة والتجارة والمال والزراعة والعمل والصحة والثقافة وغيرها. كما تشمل العلاقات القائمة بين طرفين أو عدة أطراف متفقين أو مختلفين ينتج عنها تواصل مباشر أو غير مباشر. وهذه هي طبيعة العلاقات الإنسانية، لكن العلاقة تعتمد بدرجة كبيرة على ما يفرزه النسق الدولي من تكتلات وأحلاف في إطار التنافس الدولي بين الوحدات السياسية القائمة.

ثانياً: نشأة وتطور العلاقات الدولية:

نشأت وتطورت العلاقات الدولية بتطور الحياة الإنسانية، وظلت هذه العلاقات مستمرة لفترات طويلة، وأغلب المؤرخين يربطها بمعاهدة "وستفاليا" ١٦٤٨م، التي أنهت عقوداً من الحروب الدينية في أوروبا، وهناك من يقسمها إلى عدة مراحل على التالي (سليمان، ٢٠١٠، ١٦٣-١٧٢):

١- المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل عام ١٩٤٥م، وسُميت بمرحلة النظام الدولي التقليدي، وهي مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وهي مرحلة خاصة قائمة بذاتها.

٢- المرحلة الثانية: تُعرف بمرحلة ما بعد عام ١٩٤٥م، "بعد الحرب العالمية الثانية" وتنتهي بانتهاء الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، ويمكن تسميتها بالنظام الدولي الحديث أو العصر النووي، وأهم سماتها القطبية الدولية، وانتشار قوة الردع والسلاح النووي.

٣- المرحلة الثالثة: هي الراهنة، بدأت بتفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، وسُميت بمرحلة النظام الدولي الجديد، الذي يتحكم في مدخلاته ومخرجاته الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: نشأة وتطور نظريات العلاقات الدولية:

اتسمت السياسة الدولية بمجموعة متنوعة ومتعددة من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية تمكنت من الاستحواذ على قدر أوسع من نقاشات وكتابات الباحثين والمتخصصين في حقل العلاقات الدولية، كما أنها استمدت قيمتها ووجودها من نقطة انطلاق تأسيسية لكافة النظريات التي تتبعها سواء جاءت مؤكدة بعضاً من افتراضات الواقعية، أو أنها قامت على أنقاضها، وعلى كلا الحالتين مثل أنصار التيار الواقعي مصدر توجيه فكري ونظري لكل النظريات الدولية، وهو ما جعل الواقعية لفترات طويلة أقرب لحالة الهيمنة النظرية في ميدان العلاقات الدولية باعتبارها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لحالاتي النزاع والحرب، إما بالنظر إلى الحرب كوضع استثنائي في صورة المشهد الدولي، أو بالنظر لها من زاوية واقعية مثل نمط سائد ومهيمن في العلاقات التفاعلية ضمن نطاق النظام الدولي (معمر، ٢٠٠٨، ٧٦).

١- النظرية الواقعية:

النظرية الواقعية هي واحدة من النظريات الكلاسيكية التي حاولت إعطاء تفسير لتفاعلات خاصة في فترة ما بعد الحربين العالميتين، كردة فعل على النظرية المثالية، كما تعتمد الدول كمستوى للتحليل وتعتبرها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وأن تضارب المصالح بين الدول هو السبب المباشر لقيام الحروب كما تقوم الواقعية على مجموعة من المفاهيم المركزية كالبقاء والقوة والمصلحة وميزان القوة، ويعتبر "هانز مورغنثاو" من أبرز رواد المدرسة الواقعية، التي تعتبر أن الصراع، والحرب هما أساس العلاقات الدولية، وأن هناك ثلاث مصالح رئيسة للدول، وهي: مصلحة البقاء، وتعظيم القوة السياسية، وتعظيم القوة العسكرية (عبيد، ٢٠٢٣، ١٥٥).

تنطلق النظرية الواقعية من قناعات قديمة، وفترات زمنية بعيدة، وتؤكد القوة بكل أدواتها، ونجحت في تحديد العلاقات بين الدول والشعوب، وفي العصر الحديث، كان المفكر الإيطالي "ميكافيلي" من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية، وأكد أن القوة بكل أدواتها السياسة والاقتصادية هي الأساس في استقرار الدولة والحكم، وهو ممن يؤمن بأن السياسة خالية من الأخلاق، عبر مقولته المشهورة "الغاية تبرر الوسيلة"، وتبعه الكاتب "توماس هوبز" الذي يعد من أشد المدافعين عن الفلسفة الواقعية، الذي يؤكد وضوح: أثر القوة في تشكيل السياسة الداخلية للدول (مقلد، ١٩٨٧، ١٧٨).

الركائز الأساسية للنظرية الواقعية (كارين، وأريغوين، ١١٠، ٢٠١٣-١٢٠):

- تفترض النظرية الواقعية أن الدولة هي الفاعل الرئيس والوحيد المهم في السياسات العالمية، وظلت تتمتع بهذه المكانة منذ نهاية الحروب الدينية الأوروبية وفقاً لمعاهدة "وستفاليا" ١٦٤٨م، التي قوضت سلطة البابا، وقضت على الامبراطورية الرومانية.

- تعد الواقعية أن المنظمات الدولية هي كيانات رسمية تستمد قوتها من مشاركة الدول في إدارة شؤونها، والدولة هي الكيان المستقل الوحيد الذي يمتلك الشرعية القانونية ومصادر القوة التي تمكنه من تنفيذ إرادته.

- تعتبر الدول بمثابة فواعل عقلانية موحدة، تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني ومنظم ودقيق، وتتخذ القرارات من أجل مصالحها الوطنية العليا، وتكون عادة موجهة نحو فاعلية كفاءة الدولة وقوتها، فالدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كياناً واحداً متماسكاً. وبالتالي فإن الدول تسعى دوماً للقوة وتعرف بالأساس على أنها القوة العسكرية والتي هي وسيلة وغاية في حد ذاتها.

- تفترض الواقعية بأن السياسة مجردة من المبادئ الأخلاقية، والسياسة لا يمكن أن يحددها القانون أو الاخلاق.

- تنطلق الواقعية بجوهرها بوجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغيير تحدد سلوكيات الدول (الطبيعة البشرية عند التقليديين، والفوضى عند الواقعية الجديدة).

- تؤمن الواقعية بأن العامل الأمني هو العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية، وأن الحرب هي قدر الإنسان الأبدي، ومن ثم بدلاً من شجب الحرب، وبيان أضرارها، ويجب التركيز على دراسة ظاهرة الحرب للخروج بقوانين موضوعية عامة عن قضايا القوة النسبية".

انطلاقاً من هذه الركائز بدأت الواقعية بتطوير أدواتها، ففي سبعينات القرن العشرين، نشأت النظرية الواقعية الجديدة، واعتبر "هانز مورغنثاو" أنها أبقت على المفاهيم الأساسية في الواقعية كدور الدولة، وأهمية القوة وميزان القوة والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر تطوراً عن الواقعية القديمة من خلال انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى، واستفادتها منها وعدم اعتبار الحقل السياسي حقلاً مستقلاً بذاته كما كانت الحال مع كتاب المدرسة الواقعية القديمة (حتى، ١٩٨٥، ١٩).

وتتمثل مبادئ الواقعية الجديدة فيما يلي (حكيمي، ٢٠١٨، ١٤):

- تتشكل النظم السياسية بمظهرين أساسيين، تسلسلية أو فوضوية، ويأخذ النظام الدولي دائماً الشكل الأخير.

- تتميز جميع الدول بالأنانية، والسعي دائماً لضمان بقائها.

- في نظام ذاتية المساعدة، "حتمية البقاء" تقتضي استعمال القوة النسبية والاستجابة لأفعال الآخرين.

- في النظام الفوضوي تتشابه كل وظائف الدول، والذي يميزها هي قدراتها وقوتها.

- الفوضى تدفع إلى خلق نظام قوة متوازن في النظام الدولي.

وعلى الرغم من أن النظرية الواقعية أسهمت في ترسيخ الأسس الفكرية لكل من العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، من خلال تركيزها على مفاهيم القوة، والأمن، والمصلحة الوطنية، وتوازن القوى، فإن قدرتها التفسيرية لم تعد كافية بمفردها لفهم تعقيدات البيئة الدولية المعاصرة. فقد أدى التحول في طبيعة التفاعلات الدولية، واتساع دائرة الفاعلين، وتزايد أهمية الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية، إلى تجاوز كثير من الافتراضات التي حصرت تفسير السلوك الدولي في اعتبارات القوة المادية وحدها. وبالتالي، فإن أهمية الواقعية لا تكمن في تقديمها تفسيراً مكتملاً للعلاقات الدولية، بقدر ما تتمثل في كونها تشكل الأساس الذي انطلقت منه الدراسات الاستراتيجية، قبل أن تفرض التحولات الدولية الحاجة إلى توسيع نطاق التحليل والاستفادة من إسهامات المقاربات النظرية الأخرى.

٢- النظرية الليبرالية:

ساهمت أفكار كل من "هوبز" و"لوك" وغيرهما في تقويض نظرية القانون الطبيعي ممهدةً بذلك الطريق أمام إمكانية بلورة فلسفة جديدة تُقدس الحرية الفردية، والملكية الخاصة، وتتادي بالمساواة بين البشر وترفض العبودية، كما ترفض الامتيازات الطبيعية والفئوية، وخاصةً تلك التي يتمتع بها النبلاء، ورجال

الدين، وتقاوم الاستبداد بكل أشكاله، وتتحاز للبرلمانات والهيئات التمثيلية المنتخبة في صراعاها المتصاعد ضد نظم الحكم المطلق، وقد عملت هذه الفلسفة في الوقت نفسه على وضع الأسس والضمانات الكفيلة بإرساء نظم ومؤسسات حكم ديمقراطية (نافعة، ٢٠٠٧، ١٤٨).

وترى النظرية الليبرالية أن القوة أمر مهم وضروري في العلاقات الدولية، وعلى الدولة أن تبني قوة من خلال ترسانة عسكرية هائلة، ولكن ليست هي القوة الوحيدة، حيث أن العلاقات الدولية ما بين الدول يجب أن تكون إيجابية، والخلافات على الساحة الدولية يجب حلها عبر الحوار، والقنوات الدبلوماسية دون الحاجة للحرب، كما أن القوة الاقتصادية، والثقافية والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية هي من يلعب الدور الأكبر في نهوض الدولة، ووصولها للرفاهية، هذه العناصر قادرة على النهوض بكل دولة إن أحسنت استخدامها وتوظيفها لمصلحتها (مايكل، وآخرون، ٢٠١٦، 1-63). ويمكن إجمال فروض النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية كما يلي (Paul, & Mark, 2014, 129):

- **الفرضية الأولى:** تعد الدول، فضلاً عن الجهات الفاعلة العابرة للحدود من غير الدول، كيانات مهمة في السياسة العالمية، قد تكون المنظمات الدولية، في بعض القضايا جهات فاعلة مستقلة في حد ذاتها، وأيضاً المنظمات غير الحكومية الأخرى، العابرة للحدود، مثل الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان.

- **الفرضية الثانية:** في بعض المناسبات يكون للأفراد دور الفاعلين أو تأثير هام، والصورة الليبرالية هنا هي صورة تعددية، حيث تلعب الدول وغيرها من الفاعلين أدواراً متعددة في السياسة الدولية، وما يجب ذكره أن العديد من الليبراليين يفضلون مصطلح "عالمي"، وليس "دولي" لأن الأخير يمنح الدول امتيازاً عن غيرها من الفاعلين كالمنظمات غير الحكومية أو الجماعات أو الأفراد.

- **الفرضية الثالثة:** يرى الليبراليون أن التبادل الاقتصادي، بل وغيره من أشكال التبادل، وأي صورة تربط الدول بغيرها من الفاعلين من غير الدول، إنما هو أمر يؤدي إلى "تحديث" سلوك الدول.

- **الفرضية الرابعة:** تتميز القضايا الدولية في النظرية الليبرالية بالتوسع والتشعب، فالليبراليون يرفضون فكرة هيمنة القضايا الأمنية- العسكرية على السياسة الدولية.

ويلخص بعض المختصين فروض الليبرالية كما يلي (مصطفى، ٢٠٢١، ١٦٥):

- ١- رفض سياسات القوة كمتغير ثابت ووحيد في العلاقات الدولية.
- ٢- أن التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة هي أساس العلاقات الدولية.
- ٣- أن المنظمات الدولية والفاعلين من غير الدول هم من يحددون تفضيلات الدول والخيارات السياسية.
- ٤- يعترف الليبراليون "بالتفسير" على عكس الواقعيون.

وعلى الرغم من أن الليبرالية وسّعت نطاق تفسير العلاقات الدولية من خلال إبراز دور المؤسسات الدولية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والفاعلين من غير الدول، فإنها افترضت في كثير من الأحيان أن التعاون يمثل المسار الغالب في العلاقات الدولية، وهو افتراض لا تؤيده دائماً الممارسات الفعلية، ولا سيما في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وعودة الاعتبارات الجيوسياسية إلى واجهة السياسة الدولية. لذلك، فإن القيمة الحقيقية للمقاربة الليبرالية تكمن في استكمالها للمنظور الواقعي، وليس في استبداله، إذ إن فهم التفاعلات الدولية المعاصرة يتطلب الجمع بين اعتبارات القوة ومتطلبات التعاون في إطار تحليلي متكامل.

٣. النظرية البنائية:

نشأت البنائية في سياق النقاشات النظرية داخل حقل العلاقات الدولية خلال ثمانينيات القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين الفاعلين والبُنى، وقد طُرحت لاحقاً ضمن ما يُعرف بـ"الجدل الرابع" في نظريات العلاقات الدولية، حيث وُضعت في مواجهة المقاربات العقلانية السائدة (Agius, 2022, 3).

وعلى الرغم من استمرار الجدل حول كونها نظرية متكاملة أو مجرد مقارنة تحليلية، فإن أهميتها تكمن في تركيزها على العلاقات بين الفاعلين، باعتبار أن التفاعلات بينهم تسهم في تشكيل السياسة الدولية (النور، ٢٠٢٢). كما تركز البنائية على البعد الاجتماعي والمعرفي في تفسير السلوك الدولي، مقابل المقاربات المادية الواقعية التي تُرجع السياسة الدولية إلى توزيع القوة العسكرية والاقتصادية. ومن ثم، يرى البنائيون أن البنية الاجتماعية والمعاني المشتركة هي الأساس في تفسير العلاقات الدولية (عبد الرزاق، ٢٠٢٤، ١٤).

شهدت البنائية تطوراً عبر مراحل متعددة، بدءاً من الجيل الأول الذي ركز على العلاقة بين الفاعلين والبُنى، مروراً بالجيل الثاني الذي اهتم بالمعايير والقيم، وصولاً إلى الجيل الثالث الذي وسّع نطاق التحليل ليشمل مقاربات مثل العواطف والنظرية النقدية وعلم النفس السياسي (Agius, 2022, 3). وقد أسهم عدد من المنظرين في بلورة هذا الاتجاه، من أبرزهم: "جون راغي" الذي انتقد إهمال الواقعية الجديدة للعوامل الاجتماعية، و"ريتشارد أشلي" الذي أبرز دور الفاعلين غير الدولتيين، و"ألكسندر ونت" الذي أكد أن البنية لا تكتفي بتقييد الفاعلين بل تُشكّل هوياتهم ومصالحهم، و"فريد كراتشويل" الذي أبرز دور القواعد والمعايير. ويُنسب التأسيس النظري الأبرز إلى "تيكولاس أنوف" الذي أكد أن الواقع الدولي نتاج للتفاعلات والأفكار الاجتماعية (دريسي، ٢٠٢١، ٢٤٢).

ويُعد "ألكسندر ونت" من أهم منظري البنائية، حيث يرى أن مصالح الفاعلين تتشكل اجتماعياً عبر الأفكار المشتركة، وأن الهوية والمصلحة ليستا ثابتتين بل تتكونان داخل العملية الاجتماعية، خلافاً للتصور الواقعي الذي يعتبرهما معطى مسبقاً. (Mengshu, 2020, 4) وفي هذا السياق، تُعد الهوية مفهوماً مركزياً في تفسير الصراع والتعاون، إذ إن المصالح نفسها تتشكل اجتماعياً من خلال الهوية والتفاعلات، ولا يمكن فهم سلوك الدولة بمعزل عن إدراكها لذاتها وموقعها في النظام الدولي (أبو عيش، ٢٠٢٤، ٣٨٠). وترى البنائية أن جانباً كبيراً من الواقع الدولي يتشكل عبر المعاني والتفاهات المشتركة، وليس عبر المعطيات المادية فقط، إذ إن مفاهيم مثل الدولة والسيادة والهوية والمصلحة تُعد "حقائق اجتماعية" تعتمد على الفهم والممارسة المشتركة. ويُستخدم مثال المال لتوضيح ذلك باعتباره قيمة ناتجة عن الاعتراف الاجتماعي وليس عن مادته (عبد اللطيف، ٢٠٢٤، ٨٤). وبناءً عليه، فإن القوة والمصلحة مفهومان اجتماعيان يتشكلان عبر التفاعلات والأفكار المشتركة، كما تتأثر المصالح الوطنية بالهويات السائدة وطبيعة العلاقات بين الفاعلين (ناصر، ٢٠٢٤، ١٨١).

وفي هذا الإطار، تؤثر الهوية في إدراك التهديدات وتحديد أنماط التعاون والصراع، إلا أنها لا تعمل بمعزل عن القواعد والمعايير والمصالح، بل ضمن منظومة اجتماعية متكاملة (دريسي، ٢٠٢١، ٢٤٤). كما ترتبط الهوية بالمصلحة بعلاقة تكاملية، حيث لا يمكن فهم إحداها دون الأخرى، وتُفسّر المصالح اجتماعياً وفق تعريف الدولة لذاتها وعلاقتها بالآخرين (وندت، ٢٠٠٦، ٢). وتؤدي الهويات المتقاربة إلى تعزيز التعاون، بينما تسهم الهويات المتعارضة في زيادة احتمالات الصراع (أبو عيش، ٢٠٢٤، ٣٨٢).

وفي المجال الأمني، ترفض البنائية اختزال التهديد في القدرات المادية فقط، وتؤكد أن الأمن يتحدد من خلال الهويات والتفاعلات الاجتماعية، مما يجعل الفوضى والأمن نتاجاً للعلاقات المتبادلة بين الدول لا معطيات ثابتة (دريسي، ٢٠٢١، ٢٤٧-٢٤٨).

وفي المحصلة، تمثل البنائية تحولاً نظرياً مهماً في دراسة العلاقات الدولية، إذ تتجاوز التفسيرات المادية التقليدية للواقعية والليبرالية، وتؤكد أن النظام الدولي نتاج مستمر للتفاعلات الاجتماعية التي تُنتج الهويات والمصالح وتعيد تشكيلها. ومن ثم، تكتسب الأفكار والمعايير والرموز المشتركة أهمية مركزية في تفسير التعاون والصراع، بما يتيح فهماً أعمق للظواهر الدولية المعاصرة، خاصة تلك المرتبطة بالهوية والتغير في السلوك الخارجي للدول.

أسهمت البنائية في إعادة توجيه الاهتمام نحو أثر الهوية، والأفكار، والمعايير، والخطاب في تشكيل السلوك الدولي، وهو ما أتاح تفسير عدد من الظواهر التي عجزت المقاربات المادية عن استيعابها بصورة كافية. ومع ذلك، فإن تركيزها على الأبعاد الاجتماعية والمعرفية قد يقلل من الوزن النسبي لعوامل

القوة والقدرات المادية في بعض السياقات الاستراتيجية، خاصة تلك التي تتسم بالمنافسة الحادة أو الصراع العسكري. ومن ثم، فإن إسهام البنائية يبدو أكثر فاعلية عندما يُنظر إليها بوصفها مقارنة مكملية للمقاربات الواقعية والليبرالية، بما يحقق فهماً أكثر شمولاً للتفاعل بين الأبعاد المادية وغير المادية في تفسير السياسة الدولية والعلاقة المتبادلة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

٤. النظرية النقدية:

نشأت مدرسة فرانكفورت بوصفها مشروعاً للفلسفة الاجتماعية، مستندة إلى التراثين الماركسي والهيغلي، وسعت منذ بداياتها إلى تقديم تحليل نقدي للمجتمع الحديث والكشف عن علاقات السلطة والهيمنة التي تشكل بنيته. وقد وضع "ماكس هوركهايمر" الأسس العامة لهذا المشروع الذي ظل إطاراً مرجعياً لأجيال متعاقبة رغم اختلاف توجهاتها الفكرية. ومع امتداد هذا التقليد، انتقلت أفكار المدرسة إلى حقل العلاقات الدولية عبر النظرية النقدية التي تجاوزت التفسيرات التقليدية للنظام الدولي، من خلال التركيز على أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مزهود، ٢٠٢٥، ١٣٩).

وتستند النظرية النقدية إلى الفكر الماركسي وإسهامات مدرسة فرانكفورت، وتهدف إلى تحليل البنى العالمية القائمة وكشف آليات الهيمنة والتفاوت، مع التأكيد على إمكانية التغيير والتحرر. وفي هذا السياق، تشير كيمبرلي هاتشينجز إلى أن النظرية النقدية في العلاقات الدولية تتضمن اتجاهات متعددة، تتفق جميعها على تبني منظور نقدي يدرس السلطة والهوية والثقافة والاقتصاد بوصفها عناصر أساسية لفهم السياسة الدولية. (Kimberly, 2001, 80)

وتتنوع المدارس النقدية في مجال العلاقات الدولية؛ ومن أبرزها (مزهود، ٢٠٢٥، ١٤١):

١. الاتجاه النيوغرامشي: يمثل روبرت كوكس، ويركز على تحليل الهيمنة والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ودور القوى الاجتماعية والتاريخية في تشكيل النظام العالمي.
 ٢. الاتجاه المعياري: يمثل أندرو لينكلتر، متأثراً بهابرماس، ويركز على قضايا العدالة والمواطنة العالمية وإمكان تجاوز الدولة القومية.
 ٣. الاتجاه ما بعد الحداثي: يمثل ريتشارد أشلي وجيمس دير ديريان، ويهتم بتحليل الخطاب واللغة وعلاقات القوة في السياسة الدولية.
- وتتمحور النظرية النقدية حول نقد النظام الدولي القائم ورفض اعتباره واقعاً ثابتاً أو طبيعياً، إذ تؤكد أنه نتاج ظروف تاريخية واجتماعية قابلة للتغيير. ومن ثم فإن فهم نشأة هذا النظام يعد خطوة أساسية نحو تغييره وتطويره (دراجي، ٢٠٢٢، ١٠٩).

كما ترفض النظرية النقدية الفرضيات الوضعية التي تفصل بين المعرفة والسياق الاجتماعي، وترى أن المعرفة ليست محايدة بل مشروطة بالبنى الاجتماعية وعلاقات القوة. لذلك لا تقتصر مهمتها على التفسير، بل تمتد إلى النقد وكشف أنماط الهيمنة سعياً للتحرر والعدالة العالمية، كما يظهر في أعمال أندرو لينكليتر (مزهود، ٢٠٢٥، ١٤١).

المرتكزات الأساسية للنظرية النقدية (Ferreira, 2018, 46-52):

- كل نظرية تعكس مصالح اجتماعية محددة، وعلى الباحث النقدي كشف المصالح الكامنة خلفها.
 - لا يمكن فهم النظرية إلا ضمن سياقها التاريخي والاجتماعي وظروف نشأتها.
 - لا توجد حقائق مطلقة في العلوم الاجتماعية، بل معرفة جدلية مرتبطة بالمجتمع.
- وعليه، يرفض النقاد في الاتجاهات الوضعية التقليدية ثلاث فرضيات أساسية (ساعد، ٢٠٢٣، ٩٨):
١. وجود واقع خارجي مستقل يمكن دراسته بصورة محايدة.

٢. الفصل بين الذاتية والموضوعية في إنتاج المعرفة.

٣. إمكانية وجود علم اجتماعي خالٍ من القيم.

ويُعد "روبرت كوكس" من أبرز منظري هذا الاتجاه، إذ انتقد الواقعية الجديدة لافتراضها الحياد والموضوعية، مؤكداً أن النظريات تعكس دائماً مصالح وسياقات اجتماعية وسياسية محددة، وهو ما عبّر عنه بقوله: "النظرية دائماً لبعض الأشخاص ولغرض معين" (فرج، ٢٠٠٧، ٤٥٧). وبناءً على ذلك، تؤكد النظرية النقدية أن فهم الواقع الدولي يتأثر بالموقع التاريخي والاجتماعي للباحث، وبالعلاقات القوة والهيمنة، مما يجعل المعرفة جزءاً من الواقع الاجتماعي والسياسي وليست انعكاساً محايداً له.

نستنتج مما سبق، أن حقل العلاقات الدولية يُمثل إطاراً معرفياً شاملاً لدراسة أنماط التفاعل بين مختلف الوحدات الفاعلة في النظام الدولي، سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو جهات فاعلة غير حكومية، وذلك بهدف تفسير سلوكها وتحليل دوافعها واستشراف اتجاهات تفاعلاتها المستقبلية. ولا يقتصر هذا الحقل على دراسة العلاقات السياسية التقليدية، بل يمتد ليشمل قضايا الأمن الدولي، والتعاون الاقتصادي، والصراعات المسلحة، والدبلوماسية، والسياسة الخارجية، والعولمة، فضلاً عن دور الفاعلين العابرين للحدود في تشكيل البيئة الدولية المعاصرة. ويعكس هذا الاتساع الطبيعة الديناميكية للعلاقات الدولية، التي تستند على مجموعة متنوعة من النظريات والمقاربات التحليلية التي تسعى إلى تفسير الظواهر الدولية من زوايا مختلفة، مثل الواقعية والليبرالية والبنائية والنقدية، وغيرها.

عموماً، فإن العلاقات الدولية لا تُعد مجرد دراسة للعلاقات بين الدول، وإنما هي علم يركز على تحليل بنية النظام الدولي وآليات عمله، وكيفية تفاعل القوى المختلفة داخله في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. وتبرز أهميتها في تفسير الأحداث الدولية وفهم طبيعة التوازنات

والتحالفات والصراعات، بما يسهم في بناء تصورات علمية حول مستقبل النظام الدولي وإدارة القضايا العالمية المعقدة.

المبحث الثالث

العلاقة التفاعلية بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية:

يشير معظم المفكرين والباحثين في الشؤون السياسية والدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية إلى أن هناك علاقة وثيقة وقوية تربط بين الدراسات الاستراتيجية و العلاقات الدولية، بغض النظر عن أسبقية ظهور أي منهما، ولا سيما أن مفهوم الاستراتيجية ظهر قبل مفهوم العلاقات الدولية بفترة طويلة، ودخل المجالات النظرية والتطبيقية في الحياة المدنية والعسكرية قبل العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية رغم اختصاصها تتبع بالأساس من سياسة ورؤية داخلية، إلا أنها تركز فقط على الشؤون الخارجية والعلاقة مع الدول، على عكس الاستراتيجية التي تعمل في الشؤون الداخلية والخارجية (الجازي، ٢٠١٧، ١٧).

لذلك، فإن الاستراتيجية تعمل في كافة المجالات الداخلية والخارجية التي تشتمل على الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها، حيث أصبح هناك استراتيجيات لجميع مناحي الحياة للدول العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إضافةً إلى الاستراتيجية العليا الشاملة للدول، بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط، مع أن العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية ونابعة من الداخل، ولكن هي تختص في الخارج فقط، عكس الاستراتيجية التي تعمل في الداخل والخارج، وتشمل كل شيء.

وعليه، سيتم توضيح وبيان أشكال التفاعل والتداخل بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، وذلك من خلال عرض ما يلي:

أولاً- التخطيط الاستراتيجي في إطار العلاقات الدولية:

يعتمد مفهوم التخطيط الاستراتيجي للعلاقات الدولية على تقديم الدعم المطلوب لتحقيق المصالح الحيوية والاستراتيجية الوطنية على الساحة الدولية، وذلك بتعزيز القدرات التفاوضية للدولة في حوار المصالح الدولية، وتعزيز بناء شراكة دولية عادلة بين الدولة والنظام الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ على البيئة الدولية، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مقتضيات المصلحة الوطنية ومقتضيات المصلحة العالمية (أبو صالح، ٢٠٢٢)، وتتطلب دراسة التخطيط الاستراتيجي للعلاقات الدولية السير في عدة اتجاهات تعمل جميعها في إطار خدمة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وتعزيز رؤية وطنية واستراتيجية تجاه العلاقات الدولية، ومن خلالها يتم توفير إطار فلسفة عمل

متناسقة ومتكاملة بين أنشطة الدولة المتعلقة بالعلاقات الدولية، وتعزيز بناء شراكة دولية عادلة بين الدولة والأسرة الدولية، وتعزيز القدرات التفاوضية للدولة في حوار المصالح الدولية (فهمي، ٢٠٠٩، ١٩-٢٠). إن استراتيجية العلاقات الدولية توضع على خلفية الاستراتيجية القومية للدولة مما يعني عدم إمكانية إعداد خطة للعلاقات الدولية في ظل غياب استراتيجية قومية، كما أن التخطيط الاستراتيجي للعلاقات الدولية يتوقف على مدى كفاءة التخطيط الاستراتيجي السياسي ومثانة الائتلافات الوطنية الداخلية، بحيث يصبح الاتجاه الاستراتيجي للعلاقات الدولية محصناً لا يتأثر بتغير الحكومات أو القيادات، كما أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة على الصعيد الدولي يتعذر في ظل غياب رؤية وطنية تحدد ذلك (عثمان، ٢٠١١، ٣٧).

ثانياً- النظريات المشتركة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية:

هناك العديد من النظريات التي تشترك بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

١. **النظرية الواقعية:** تعد النظرية الواقعية من النظريات الأقدم والأكثر تأثيراً في كل من العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية. فبينما تركز الواقعية على القوة التقليدية بمفاهيمها وأدواتها المختلفة والصلبة، بوصفها محور العلاقات بين الدول، فإن الدراسات الاستراتيجية استوعبت هذا المفهوم لتأسيس سياسات الردع والحرب (Mearsheimer, 2001, 34).

وفي هذا السياق يشير "ميلود حاج عامر" إلى أن "الواقعية ساهمت في تشكيل التفكير الاستراتيجي العربي، خصوصاً فيما يتعلق بالصراع الاسرائيلي- العربي، حيث برز التركيز على موازين القوى، وليس فقط على الشرعية الدولية" (حاج عامر، ٢٠١٦: ٢٧٢).

٢. **نظرية الردع:** نظرية كلاسيكية في الدراسات الاستراتيجية، لكنها أستخدمت بشكل واسع في العلاقات الدولية لتفسير سلوك الدول النووية، مثل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد أوضح "توماس شيلينغ" أن "الردع ليس فقط مسألة عسكرية، بل هو أيضاً لغة دبلوماسية للتهديد والاقناع" (Schelling, 1996).

في ضوء هذا التعريف بأن فهم الردع "يتطلب دمج أدوات التحليل الاستراتيجي (كالقدرة على الحسم) بأدوات العلاقات الدولية (كالشرعية والردع غير المباشر)". (حاج عامر، ٢٠١٦، ٢٧٤).

٣. **نظرية الأمن المركب:** ظهرت هذه النظرية بوصفها جسراً بين مفاهيم العلاقات الدولية التقليدية، والدراسات الأمنية الحديثة، حيث تقوم على فهم التهديدات في سياقات متعددة (اقتصادية، بيئية،

صحية، الخ)، ويعتبر "باري بوزان" من أبرز منظري هذا الاتجاه، حيث "بين أن التهديدات الأمنية لا يجب أن تُفهم فقط من منظور عسكري" (إغوانن ٢٠١١، ٥٧).

ومن خلال هذا الطرح، تصبح العلاقات الدولية معنية بالفاعلين الدوليين وغير الدوليين، بينما تساهم الدراسات الاستراتيجية في بناء أدوات "إدارة المخاطر" وليس فقط تحليلها عسكرياً.

ثالثاً-دوافع وضرورات التكامل بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

هناك مجموعة من الدوافع والضرورات تساهم في وجود تكامل بين الحقلين، وهي:

- **تعقيد البيئة الدولية:** تطورت طبيعة التهديدات من نمط الصراع العسكري التقليدي إلى تهديدات عابرة للحدود تشمل الأمن السيبراني، التغير المناخي، الارهاب، والهجرات الجماعية، وهي تهديدات لا يمكن تحليلها من منظور أحادي.

- **فشل النماذج الأحادية:** كشفت أحداث عميقة، مثل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، عن قصور النماذج العسكرية- الاستراتيجية وحدها في فهم البيئات الاجتماعية والسياسية، فقد أدى تجاهل البعد الثقافي والسياسي إلى عدم الاستقرار رغم "النجاح العسكري". وهو ما أشار إليه "لورانس فريدمان" حين قال "إن التخطيط العسكري فشل لأنه لم يكن مصحوباً بفهم سياسي معمق" (Freedman, 2006, 55).

- **تقارب الأجندات البحثية:** شهدت الأوساط الأكاديمية، منذ تسعينيات القرن العشرين، تحولاً نحو تبني مقاربات متعددة التخصصات، وبدأت مراكز الأبحاث، مثل معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية (IIS)، ومؤسسة بروكنغز، تعتمد نهجاً تداخلياً في التحليل، يجمع بين أدوات العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي، والتحليل الاستراتيجي (Brooks, 2010, 29-45).

رابعاً-الاستراتيجية وتطوراتها في إطار العلاقات الدولية:

ثمة مجموعة من التطورات الاستراتيجية التي تندرج في إطار حقل العلاقات الدولية، وهي على

النحو التالي:

١- **دراسة وتحليل البيئة الداخلية للدولة:** تهدف للتعرف على المصالح القومية والاستراتيجية الوطنية، ومعرفة نقاط القوة، ومكامن الضعف، والتحديات التي تهدد القضايا الاستراتيجية على المستوى العام، والتعرف على المصالح السياسية الوطنية المطلوب توفير الغطاء والدعم الخارجي لها، وكذلك، التعرف على المصالح الاقتصادية الوطنية، المطلوب المساندة والدعم الخارجي لها، ودراسة الاستراتيجية العلمية والتقنية والعسكرية للتعرف على المصالح الوطنية في هذه الجوانب، المطلوب تعزيز نفوذها الخارجي ودعمها، محلياً وإقليمياً ودولياً (الجازي، ٢٠١٧، ١٨).

والخارجية واستثمار الامكانيات والفرص المتاحة من أجل خطوات عملية نحو استراتيجية واضحة في إطار العلاقات الدولية.

٢- دراسة وتحليل البيئة الخارجية للدولة: من منظور التحديات والفرص التي من الممكن مواجهتها، ومن المنظور السلوكي من أجل التعرف على سلوك الدول والجماعات وتحليل الجوانب الثقافية ومعرفة اتجاهات الرأي العام والجوانب النفسية بتحليل المؤثرات وانعكاسات العوامل والمتغيرات على التركيبة الاجتماعية، ومن المنظور القانوني والذي يهدف إلى دراسة الأوضاع القانونية الدولية من معاهدات وقوانين ونظم وسياسات، ومن المنظور السياسي، بغرض دراسة النظام السياسي العالمي ومعرفة الاستراتيجيات المطبقة ودراسة القوة الاستراتيجية وعناصرها ومرتكزاتها، ومن المنظور التاريخي للتعرف على الإطار التاريخي واستخلاص العبر (عثمان، ٢٠١١، ٣٧-٣٨). يضاف إلى ذلك، تحديد الاستراتيجية والبدائل، واستراتيجية التنفيذ، واستراتيجية التغيير، والتخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتقييم.

على أية حال، أصبحت العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية علاقة تكامل فرضتها التحولات المتسارعة في النظام الدولي المعاصر. فالتغير في موازين القوى، وظهور التهديدات العابرة للحدود، وتزايد دور الفاعلين من غير الدول، عزز الحاجة إلى الجمع بين التحليل الاستراتيجي وفهم التفاعلات الدولية. وتساعد الدراسات الاستراتيجية في توظيف عناصر القوة لتحقيق المصالح الوطنية، بينما تفسر العلاقات الدولية طبيعة الصراع والتعاون بين الدول. كما أن اتساع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والسيبرانية والبيئية عمق من التداخل بين الحقلين. لذلك، أصبح التكامل بينهما ضرورة أساسية لفهم الواقع الدولي ودعم صناعة القرار بكفاءة وفاعلية.

المبحث الرابع

تقييم طبيعة العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية في إطارها التطبيقي:

تتداخل الاعتبارات النظرية مع محددات الواقع العملي في تفسير سلوك الفواعل الدولية، وتبرز أهمية هذا التداخل في إطار تصاعد التنافس القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما يعكسه هذا التنافس من تفاعل مركب بين القوة الصلبة والناعمة في نفس الوقت، كما يتيح هذا التحليل فهم حدود التكامل والتمايز بين الحقلين عبر توظيف البعد الاستراتيجي في تفسير وتوجيه السياسة الخارجية، ومن هنا تسعى الدراسة لاستعراض وتحليل ابعاد هذا التفاعل من خلال نموذج تحليلي تطبيقي يعكس بنية وتحولات هذا التفاعل وذلك على النحو التالي:

- استراتيجية الردع الأمريكي تجاه محاولات الصين ضم تايوان، والتنافس الثنائي في بحر الصين الجنوبي

أولاً- استراتيجية الردع الأمريكية تجاه محاولات الصين ضم تايوان.

تُعد تايوان قضية محورية في استراتيجية الردع الأمريكية لمواجهة مساعي الصين لضمها، نظراً لأهميتها الاستراتيجية لدى الطرفين. وتعتمد الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري وتحالفاتها الإقليمية لمنع أي تحرك صيني بالقوة، بينما تسعى الصين إلى تأكيد سيادتها عبر أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية. لذلك، تمثل تايوان ساحة اختبار حقيقية لفعالية استراتيجية الردع الأمريكية وحدود التصعيد بين القوتين.

١. الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان:

ينطلق الاهتمام الأمريكي بتايوان من اعتبارات استراتيجية أبرزها موقعها الجغرافي الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا، إضافة إلى الشراكة الاستراتيجية القائمة بين واشنطن وتايبيه وقد أدى صعود الصين كقوة كبرى على الساحة الدولية في بداية القرن الحالي إلى إعادة الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب أولوياتها الاستراتيجية تجاه تايوان مدفوعة بأهميتها الجيواقتصادية (عبيد، ٢٠٢٦، ٣٤).

لذلك، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قضية تايوان من القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى في سياستها الخارجية تجاه منطقة جنوب شرق آسيا، فهي تسعى لتحجيم دور الصين، من خلال ربط المصالح الاستراتيجية بحلفائها في المنطقة ومحالة ابتزاز الصين عبر التأثير الاقتصادي المباشر (حكومات، ٢٠١٥، ٦٧-٦٨).

وتدخل الأهمية الاستراتيجية لمضيق تايوان كاعتبار استراتيجي مهم، يؤثر تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تنامي وتعاظم الهيمنة الصينية إقليمياً ودولياً، فتايوان تمثل أهمية بالغة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي كونها تقع ضمن سلسلة جزر تساهم في ترسيخ دعائم وجودها في المنطقة انطلاقاً من اليابان، ومروراً بالفلبين وبالمناطق المجاورة لها، وفي نفس الوقت تخشى دول المنطقة من التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول تايوان.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، قدمت إدارة الرئيس السابق "جو بايدن" في تموز/يوليو عام ٢٠٢٢م، مشروع قانون دعم الميزانية بقيمة ٢٨٠ مليار دولار، لتعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في الإنتاج المحلي للرقائق الإلكترونية، وأشبه الموصلات الذي تعتبره أمراً بالغ الأهمية للأمن القومي الأمريكي في مواجهة التهديد الصيني في هذه الصناعة، إذ تعتبر تايوان المنتج الأكبر لها على مستوى العالم، وتستخدم في الصناعات المدنية والعسكرية (عبيد، ٢٠٢٦، ٣٤-٣٥).

٢. الاستراتيجية الصينية تجاه تايوان:

تمثل تايوان أهمية استراتيجية في الإدراك الاستراتيجي الصيني فهي بمثابة قضية سيادة وطنية مركزية بالنسبة للصين، انفصلت عنها في ظروف استثنائية نتيجة للنزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية من قبل الدول المنافسة للصين لذلك، تعتبر الصين قضية استقلال تايوان مسألة غير قابلة للتفاوض أو المساومة، كونها تعد أولويات السياسة الداخلية، إذ تؤمن الصين أن استمرار تايوان كدولة منفصلة عن الوطن الأم يقوض هيبته ومكانتها العالمية، وأن استعادة السيادة عليها يعزز مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، فوجودها خارج الإطار الجغرافي للصين، وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية يشكل تهديد استراتيجي للأمن القومي الصيني بفعل قربها من بحر الصين الجنوبي والشرقي (عدي، ٢٠٢٤).

لذلك، تسعى بكين للتوسع على حساب تايوان من أجل انتزاع مكاسب استراتيجية، وإعادة توظيفها في المجال الحيوي لها (آسيا-الباسيفيك)، وفنائها الخلفي في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي، لتحقيق توازن قوى في المنطقة، وهذا التحرك يندرج في إطار مشروع الصين الكبير "الحزام والطريق" لتعزيز موقعها في المنطقة من خلال التنافس مع القوى المؤثرة في المنطقة في محاولة لتثبيت نفوذها كقوة استراتيجية تتعاضد في المحيط الهادئ، يأتي هذا الطموح في ضوء مساعي الصين للتأثير في بنية النسق الدولي، وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وهذا يتطلب من أن تكون الصين موحدة وأن تكون قادرة على استعادة الأراضي التي انفصلت عنها في عقود سابقة، خاصة تايوان ومناطق النزاعات الحدودية مع الهند، من أجل توسيع نفوذها في ممرات بحر الصين الجنوبي، وإنشاء مجال نفوذ إقليمي لإضعاف الوجود الأمريكي في المنطقة (العبيدي، ٢٠٢٣، ٣١٤-٣١٢).

وعليه، تقوم الاستراتيجية الأمريكية على توظيف الردع تجاه مساعي الصين ضم تايوان بهدف منع وحرمان الصين من تغيير الوضع القائم بالقوة عبر رفع كلفة أي تحرك عسكري صيني محتمل. لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز وجودها في منطقة المحيطين (الهندي والهادئ) عبر دعم القدرات الدفاعية التايوانية بأسلحة متطورة تساهم في ردع محاولات الصين غزو تايوان، إضافة إلى اعتماد "سياسة الغموض الاستراتيجي" التي تبقي احتمال التدخل العسكري قائماً دون تأكيد مباشر، اعتقاداً منها بأن ذلك يزيد من حالة عدم اليقين لدى صناع القرار الصيني، وهو في حد ذاته تعزيز لاستراتيجية الردع.

وعلى المستوى الاقتصادي، تلوح الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية واسعة على الصين تستهدف قطاعات حيوية كالتيارات والتكنولوجيا، بالتوازي مع سياسة تقليل الاعتماد الاقتصادي الأمريكي على الصين، لا سيما في مجال سلاسل التوريد الحساسة، كما تعمل على حشد الدعم الدولي في المنظمات والهيئات الدولية لمنع الصين من استخدام القوة لتغيير الوضع القائم في تايوان.

عموماً، تمثل قضية تايوان إحدى أبرز نقاط التنافس بين الولايات المتحدة والصين لما تحمله من أبعاد جيوسياسية واقتصادية وعسكرية مؤثرة في النظام الدولي. فالولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على

الوضع القائم عبر سياسة الردع ودعم حلفائها في المنطقة، بينما تعدّ الصين تايوان جزءاً من سيادتها الوطنية ومجالها الاستراتيجي الحيوي. ويعكس هذا التنافس حالة من التصعيد غير المباشر القائم على الردع العسكري والضغط الاقتصادي والتحالفات الإقليمية. كما تؤكد القضية أن استقرار منطقة آسيا-الباسيفيك يبقى مرتبطاً بقدرة الطرفين على إدارة الصراع وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة.

ثانياً-التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي:

يشكل بحر الصين الجنوبي أحد أبرز أشكال التنافس الجيوسياسي بين واشنطن وبكين، نظراً لموقعه الاستراتيجي الحيوي الذي تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية، واحتوائه على موارد طبيعية وافرة، إذ يأخذ التنافس بين الدولتين طابعاً متعدد الأبعاد، تسعى من خلاله كل دولة لتعزيز استراتيجيتها تجاهه.

١. الاستراتيجية الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية متكاملة تجاه بحر الصين الجنوبي، تهدف إلى احتواء النفوذ الصيني المتعاظم لمنع فرض سيطرتها بشكل أحادي عليه، وتتمثل هذه الاستراتيجية حول ضمان حرية الملاحة من خلال الحضور البحري المستمر، ودعم شركائها في المنطقة والتمسك بالقانون الدولي في إدارة التنافس دون الانزلاق إلى حرب مباشرة.

وفي إطار هذه الاستراتيجية وضعت إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب" في ولايتها الأولى، إذ استحوذ بحر الصين الجنوبي والصين على أهمية كبيرة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي، وذكرت حوالي ٣٣ مرة (The white house, 2017, 8-46).

يشمل بحر الصين الجنوبي المنطقة الممتدة من الساحل الغربي للهند إلى الشواطئ الغربية للولايات المتحدة، وهو مؤشر مهم جداً على الأمن القومي الأمريكي، وأظهرت هذه الاستراتيجية درجة معنية من الاستمرار في استراتيجية الرئيس الأسبق "باراك أوباما" معتبرة أن (المحيطين الهندي والهادي) أهم منطقة جغرافية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي (Angela, 2019, 180).

وقد ركزت الاستراتيجية على الممرات البحرية في المحيطين، لا سيما بحر الصين الجنوبي، وهي مؤشر على استمرار استراتيجية الرئيس الأسبق "باراك أوباما" التي ركزت على إقامة علاقات أقوى مع الهند، ومواجهة الصين عبر ترسيخ التحالفات التقليدية، والعمل على بناء شراكات أمنية واقتصادية جديدة في المنطقة، وهذا يعني أن استراتيجية الرئيس "ترامب" لم تتجاهل الموضوعات الأساسية لسياسة الرئيس "أوباما" في المنطقة، وعلى خلاف سلفه الرئيس "أوباما" الذي اعتمد مقاربة تقوم على مزيج من الانخراط الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي لإدارة صعود الصين، اتجهت إدارة الرئيس "ترامب" إلى تبني نهجاً أكثر تشدداً وعدوانية تجاه الصين معتبرها منافساً استراتيجياً، وقد تجلّى ذلك في تراجع الاعتماد على الأدوات

الدبلوماسية، مقابل التلويح بالضغط والردع بما يعكس تحولاً في إدارة التنافس إلى تبني مقاربة ردعية (محمد علي، وزباد، ٢٠٢١، ١١).

ويكشف التنافس الأمريكي-الصيني في بحر الصين الجنوبي عن ترابط وثيق بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، إذ لا يمكن فهم هذا الصراع من منظور عسكري منفصل عن التفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية. فالدراسات الاستراتيجية تظهر من خلال توظيف الردع العسكري وتعزيز التحالفات وإدارة موازين القوى، بينما تسهم العلاقات الدولية في تفسير سلوك الدول الكبرى وتحليل أنماط الصراع والتعاون داخل النظام الدولي. كما تؤثر التحولات في ميزان القوى العالمي في سياسات الدول وتحالفاتها، وفي المقابل تسهم استراتيجيات القوى الكبرى في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية، مما يجعل بحر الصين الجنوبي نموذجاً واضحاً للتأثير المتبادل بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية. لذلك، أثارت هذه السياسة القلق في جنوب شرق آسيا بشأن الالتزام الأمريكي بحماية أمن المنطقة، عبر احتمال التراجع في بعض القضايا تجاه الصين، فمنذ وصوله إلى السلطة زادت إدارة "ترامب" من القوات البحرية الأمريكية من عمليات ضمان حرية الملاحة التي تتحدى المطالبات البحرية للصين في بحر الصين الجنوبي، لتصل إلى أربع مناورات في عام ٢٠١٧م، وخمس مناورات في عام ٢٠١٨م، وثمان مناورات في عام ٢٠١٩م (سوي ليان، ٢٠٢٠، ٤).

اعتمدت استراتيجية الرئيس "ترامب" في بحر الصين الجنوبي على ثلاث مبادئ رئيسية، هي (نصار، ٢٠٢٤، ٢٠٥):

١. مبدأ تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع الحلفاء في المنطقة.
 ٢. مبدأ تعزيز الشراكات التجارية والاقتصادية والثنائية خاصة في مجال التكنولوجيا.
 ٣. مبدأ تعزيز التواجد العسكري والأمني في المحيطين الهادي والهندي لا سيما في بحر الصين الجنوبي.
- عموماً، الاستراتيجية الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي في تحجيم الصعود الصيني، عبر تطبيق المنطقة بالحلفاء، والسيطرة على مداخل بحر الصين الجنوبي، التي تشكل نقطة ضعف حرجية للصين في استراتيجيتها البحرية، وتحافظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وضمان حرية الملاحة العالمية والتجارة دون عوائق عبر البحار، كونها تمثل شريان عسكري حيوي، حيث يمر الاسطول السابع الأمريكي بانتظام بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي.

يكشف التنافس الأمريكي-الصيني في بحر الصين الجنوبي عن تداخل واضح بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية. فالدراسات الاستراتيجية تركز على القوة والردع والتوازنات العسكرية، بينما تفسر العلاقات الدولية سلوك الدول داخل النظام الدولي. وتوظف الولايات المتحدة الأمريكية مفاهيم حرية الملاحة والتحالفات الإقليمية ضمن مقاربة استراتيجية شاملة. في المقابل، تعتمد الصين خطاب السيادة

والتوسع الإقليمي لتعزيز نفوذها في المنطقة. كما أسهمت تحولات ميزان القوى في توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية. لذلك، يعكس الصراع في بحر الصين الجنوبي تداخلاً بين الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والقانونية.

٢. الاستراتيجية الصينية تجاه بحر الصين الجنوبي:

يُعد بحر الصين الجنوبي ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة جنوب آسيا والمحيط الهادي، استناداً لاعتبارات سياسية واقتصادية وطاقوية، ناهيك عن أهميته كطريق نقل بحري وسرعة الانتشار العسكري في الممرات البحرية. لذلك، اعتمدت الصين على الدبلوماسية متعددة الأطراف، من خلال تعزيز علاقاتها الثنائية بعدد من دول الآسيان (ASEAN)^١ - بما في ذلك - الدول العالقة في نزاعات إقليمية بحرية مع الصين والتي وصلت إلى حد التحكيم الدولي مثل: ماليزيا وبروناي وفيتنام، من خلال تقديم اغراءات وحوافز اقتصادية و تجارية واعفاءات جمركية، وتنتظر الصين إلى أن التعاون بينها وبين دول الآسيان، إلى جانب صداقة الصين مع بعض الدول في المنطقة، والذي يعزز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمنظمة الإقليمية، ويعمل على بناء الثقة اللازمة لتخفيف التوترات الإقليمية وتعزيز وضع القوة الرئيسية للصين (غزلان، ٢٠٢٠، ١٤).

إذاً، ارتكزت الاستراتيجية الصينية في منطقة بحر الصين الجنوبي على تعزيز التبادل الاقتصادي مع دول المنطقة والاعتماد على الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتقديم المساعدات الإنسانية وقد ركزت الصين وفق هذه الاستراتيجية على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما عمدت الصين إلى الاعتماد على تعزيز الوجود العسكري فيه من أجل تأمين خطوط الملاحة البحرية، إضافة لرغبتها في فرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها، وكذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار، ومنافسة النفوذ الأمريكي المتنامي هناك.

بناءً على معطيات التحليل في النسق الدولي، ووفقاً لما تطرحه نظريات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية من تصورات تفسيرية متكاملة، يبرز التنافس الأمريكي الصيني بوصفه أحد أبرز تجليات التحول في بنية النظام الدولي المعاصر، وبالتالي، لا يمكن قراءة هذا التنافس كظاهرة أحادية البعد، بل كحالة متعددة الأبعاد تتداخل فيها اعتبارات توازن القوى، وتعدد ساحات الصراع الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري.

^١ (ASEAN) اختصار Association of Southeast Asian Nations: رابطة دول جنوب شرق آسيا، منظمة إقليمية تأسست عام ١٩٦٧ لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول جنوب شرق آسيا.

ومن هنا، يصبح هذا التكامل ضرورة تحليلية لفهم اتجاهات النظام الدولي الراهن، وحدود الاستقرار فيه، وفي ضوء ما تم استعراضه، يتضح مما سبق، أن:

- **تحليل من منظور العلاقات الدولية النظرية الواقعية:** ينظر إلى صعود الصين كتهديد محتمل للهيمنة الأمريكية، وهو ما عبر عنه "جون ميرشايمر" في العديد من المقالات، حيث يجادل بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى احتواء الصين حتى لو أدى ذلك إلى تصاعد التوتر، موضحاً أن احتمال الحرب قائم بسبب التغير في توزيع القوة في آسيا الباسفيك والمحيط الهادئ (Mearsheimer, 2010, 381-396).
- **تحليل من المنظور الاستراتيجي:** الاستراتيجية الصينية، تنطوي على استراتيجية الدورة المزدوجة، والاعتماد على الذات تقنياً واقتصادياً، الى جانب تحديث القوة العسكرية مستهدفاً خلق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة، والعمل، على بناء قدرات بحرية تخولها جزئياً للتحرك خارج "السلسلة الثانية من الجزر"، مما يحد من تفوق القوة الأمريكية في المنطقة (The Waal Street Journal, 2025).
- **أبعاد التنافس:** يتعدى التنافس الجوانب العسكرية إلى الحروب التجارية والاقتصادية، إذ باتت الصين متميزة في عدة قطاعات تكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية في العديد منها كما أشار تقرير مؤشر السياسة الاستراتيجية الأسترالية ٥٧ من ٦٤ قطاعاً، وردت الولايات المتحدة الأمريكية بتحالفات مثل "كواد-QUAD" و"أوكوس-AUKUS"² لتشكيل شبكة دفاعية في آسيا وتضييق هامش المناورة الصينية (Winkler, 2023, 333-356).

ثالثاً- الاجتياح الروسي لأوكرانيا شباط/فبراير ٢٠٢٢م:

يمثل الاجتياح الروسي لأوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٢م، نموذجاً بارزاً لتجسيد التداخل بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، إذ تكشف هذه الأزمة عن صعوبة الفصل بين الأبعاد السياسية والاستراتيجية في تفسير سلوك الدول وتحليل تفاعلات النظام الدولي. فبينما تهتم العلاقات الدولية بفهم أنماط التفاعل بين الدول، ودور المصالح والتحالفات والمؤسسات الدولية في تشكيل السلوك الدولي، تركز الدراسات الاستراتيجية على توظيف القوة وإدارة التهديدات وتحقيق الأمن القومي في بيئة دولية تتسم بالتنافس وعدم اليقين.

¹ (QUAD) اختصار: **Quadrilateral Security Dialogue** الحوار الأمني الرباعي، ويضم الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا، ويهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والاستراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

² (AUKUS) اختصار: **Australia-United Kingdom-United States Security Partnership**: شراكة أمنية ثلاثية أعلنت عام ٢٠٢١ بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتهدف إلى تعزيز التعاون العسكري والتكنولوجي، ولا سيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وبالرغم من أن جذور الفكر الواقعي وأثره في فهم السلوك التفاعلي بين الدول تعود إلى العصور القديمة، إلا أن تأثيره الأكبر برز بعد الحرب العالمية الثانية، حين قدم تفسيراً للعلاقات الدولية بوصفها ساحةً تتنافس فيها الدول سعياً وراء مصالحها وأمنها في ظل غياب سلطة دولية عليا قادرة على فرض النظام بشكل كامل. ومن هذا المنطلق أصبحت مفاهيم القوة والمصلحة وتوازن القوى من الركائز الأساسية لفهم سلوك الدول وتفاعلاتها الدولية (Martin, 1992, 42).

وتُظهر الأزمة الأوكرانية بوضوح هذا التداخل بين المجالين؛ فمن منظور العلاقات الدولية يمكن تفسير الأزمة في ضوء التحولات التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وما نتج عنها من اختلال في ميزان القوى الدولي لصالح الولايات المتحدة وحلفائها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وفي المقابل، تنظر الدراسات الاستراتيجية إلى الأزمة باعتبارها نتاجاً لمعضلة أمنية ترتبط بإدراك روسيا للتهديدات المتزايدة الناتجة عن توسع حلف شمال الأطلسي (NATO)^١ شرقاً واقتراجه من حدودها الجيوسياسية (أحمد، ٢٠٢٢، ١٩).

وفي هذا السياق، شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسعاً متواصلاً لحلف الناتو، حيث انضمت إليه عدة دول من أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية السابقة، الأمر الذي عدّه موسكو تحولاً استراتيجياً يمس توازن القوى والأمن القومي الروسي. وقد انعكس ذلك على إدراك صناع القرار الروس لطبيعة البيئة الأمنية المحيطة ببلادهم، وهو ما يمثل أحد الموضوعات المركزية في الدراسات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة التهديدات والحفاظ على التوازنات الإقليمية (عبد الشافي، ٢٠٢٢، ٢).

وعندما برز احتمال انضمام أوكرانيا إلى الحلف، اكتسبت الأزمة بعداً أكثر حساسية بالنسبة لروسيا، نظراً للمكانة الجيوسياسية والاستراتيجية التي تمثلها أوكرانيا في التصور الأمني الروسي. ومن ثم رأت القيادة الروسية أن التطورات الجارية تمثل تهديداً مباشراً لمجالها الأمني الحيوي، وهو ما دفعها إلى اللجوء إلى القوة العسكرية في شباط/فبراير ٢٠٢٢م (أحمد، ٢٠٢٢، ١٩). وهنا تتجلى العلاقة الوثيقة بين العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية؛ فبينما تساعد الأولى في تفسير البيئة السياسية والتحالفات الدولية التي أفضت إلى الأزمة، توضح الثانية كيفية ترجمة تلك الإدراكات الأمنية إلى خيارات واستراتيجيات عسكرية.

كما تكشف الحرب عن أهمية مفهوم توازن القوى، الذي يعد من المفاهيم المشتركة بين الحقلين. فعلى الرغم من التفوق العسكري الروسي، لم تُحسم الحرب بصورة سريعة كما كان متوقعاً، نتيجة دخول عوامل استراتيجية ودولية متعددة، من بينها الدعم العسكري والاقتصادي الغربي لأوكرانيا، والعقوبات

^١ (NATO): North Atlantic Treaty Organization منظمة حلف شمال الأطلسي، تأسست عام ١٩٤٩، وتعد أكبر تحالف عسكري دفاعي بين الولايات المتحدة وكندا وعدد من الدول الأوروبية.

المفروضة على روسيا، وتوظيف التحالفات الدولية في إدارة الصراع؛ وهو ما يؤكد أن نتائج الحروب والصراعات لا تتحدد فقط بحجم القوة العسكرية، وإنما أيضاً بطبيعة البيئة الدولية والتفاعلات السياسية المصاحبة لها (جزيلان، ٢٠٢٢).

كذلك أبرزت الأزمة دور مفاهيم استراتيجية رئيسة مثل الردع، والأمن القومي، ومعضلة الأمن، وإدارة الصراع، وهي مفاهيم تشكل جوهر الدراسات الاستراتيجية، لكنها في الوقت ذاته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة العلاقات الدولية. فقد سعت روسيا إلى منع ما اعتبرته تهديداً لأمنها القومي، بينما رأت الدول الغربية أن دعم أوكرانيا يمثل ضرورة للحفاظ على التوازن الأوروبي ومنع تغيير الحدود بالقوة.

ومن زاوية أخرى، كشفت الأزمة حدود التفسيرات القائمة على القوة العسكرية وحدها، حيث أظهرت المقاومة الأوكرانية والدعم الغربي الواسع أن العوامل السياسية والهوية الوطنية والإرادة القومية يمكن أن تؤثر في مسار الصراعات المسلحة بقدر لا يقل عن تأثير القدرات العسكرية التقليدية. وهنا تتقاطع الدراسات الاستراتيجية مع بعض اتجاهات العلاقات الدولية التي تركز على دور الهوية والأفكار والإدراكات في تشكيل السلوك الدولي (عبيد، ٢٠٢٣، ١٨٠).

عموماً، إن فهم الحرب الروسية الأوكرانية يتطلب الوقوف على دوافع الأطراف المتصارعة وسلوكها من خلال التحليل السياسي، وتفسير تطورات الحرب ونتائجها بالاعتماد على الاعتبارات العسكرية وكذلك عبر تفسير الأزمة والجمع بين تحليل البيئة الدولية والتحالفات وموازن القوى من جهة، ودراسة الاستراتيجيات العسكرية وإدراك التهديدات والأمن القومي من جهة أخرى، وهو ما يؤكد التكامل المعرفي بين الحقلين في دراسة الظواهر الدولية المعاصرة.

ختاماً، تعكس العلاقة الجدلية بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية مستوى متقدماً من التداخل المعرفي بين التحليل النظري والتطبيق العملي في فهم الظواهر الدولية، حيث لا يقتصر الأمر على التكامل بين الحقلين بل يمتد إلى علاقة تبادلية تؤثر في بنية كل منهما. فالعلاقات الدولية توفر الأطر التفسيرية الكلية التي تشرح ديناميات النظام الدولي وتحولات توازن القوى وصعود وانحدار الدول ضمن سياقات بنوية ونظرية متعددة، في حين تركز الدراسات الاستراتيجية على تحويل هذه التفسيرات إلى أدوات عملية للتخطيط والتقدير واتخاذ القرار في بيئة تتسم بعدم اليقين وتعدد مصادر التهديد.

ومن هذا المنطلق، فإن تفسير صعود الصين داخل النظام الدولي، على سبيل المثال، يتطلب فهماً نظرياً يقدمه حقل العلاقات الدولية من حيث إعادة تشكيل موازين القوة، لكنه في الوقت ذاته يحتاج إلى تحليل استراتيجي يترجم هذا الصعود إلى سيناريوهات محتملة للردع والتصعيد وإدارة التنافس، خاصة من جانب الولايات المتحدة. وبذلك، يتضح أن قصور أي من الحقلين عن الاستفادة من الآخر يؤدي إلى

قراءة ناقصة للواقع الدولي، بينما يتيح تداخلهما فهماً أكثر شمولية يجمع بين تفسير البنية الدولية واستشراف سلوك الفاعلين داخلها.

خاتمة (استنتاجات):

من خلال توظيف منهجية تحليلية مقارنة، خلصت الدراسة الى أن العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية تتسم بطابع مركب يغلب عليه منطق التكامل أكثر من التمايز، خاصةً فيما يتعلق بتحليل قضايا القوة والصراع والتنافس والردع والتفاعل الدولي، ومع ذلك يحتفظ كل حقل بخصوصيته المنهجية وامتداداته النظرية التي تمنحه قدراً من الاستقلال (النسبي) داخل إطار العلوم السياسية. وقد أكدت النتائج صحة الفرضية، إذ تبين وجود تكامل وظيفي متبادل بين الحقلين، فالدراسات الاستراتيجية تستند الى تطورات الأطر النظرية في العلاقات الدولية، بينما توظف العلاقات الدولية أدوات التحليل الاستراتيجي في فهم سلوك الفاعلين الدوليين خاصة في مجالات الصراع والتنافس وإدارة الازمات، ونظريات الردع والواقعية، كما أظهرت النتائج أن هذا العلاقة تتسم بطابع ديناميكي متغير، يتأثر بتحولات بنية النسق الدولي، كصعود قوة جديدة، وتزايد دور الفاعلين من غير الدول، وتنامي التهديدات غير التقليدية. كما تبين أن حدود التداخل والاختلاف بين الحقلين ليست ثابتة بل متغيرة تبعاً لطبيعة القضايا والسياقات الزمنية والسياسية، وبناءً عليه يتضح أن الحقلين يشكلان منظومة تحليلية متكاملة تتطلب منهجية متعددة الأبعاد لفهم التفاعلات الدولية الراهنة، ومن ثم فإن تعزيز هذا التكامل لا يعد خياراً نظرياً فحسب، بل ضرورة علمية ومنهجية تفرضها تعقيدات النظام الدولي الراهن. أن العلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية علاقة تكاملية وتداخلية، أي تقوم على تداخل نظري وتطبيقي عميق، حيث تستمد الدراسات الاستراتيجية الكثير من مفاهيمها الأساسية من النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية.

١. الاستنتاجات:

- أظهر التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية أن هذه العلاقة تتسم بطابع تكاملي معقد، حيث لا يمكن فهم التحولات في السياسة الدولية المعاصرة دون استحضار التفاعل بين البعدين الاستراتيجي والنظري للعلاقات الدولية.
- إن الدراسات الاستراتيجية لم تعد تقتصر على البعد العسكري التقليدي، بل أصبحت إطاراً تحليلياً واسعاً يساهم في تفسير سلوك الفاعلين الدوليين في ظل التحولات البنوية في النظام الدولي، خصوصاً مع تزايد أهمية أدوات القوة غير التقليدية مثل الردع غير المباشر، والحروب الهجينة، والأمن السيبراني.

- إن نظريات العلاقات الدولية- وخاصة الواقعية والبنائية- تقدم أدوات تفسيرية ضرورية، لكنها تبقى غير مكتملة ما لم تُدمج مع المقاربات الاستراتيجية التطبيقية التي تعالج ديناميات القوة على أرض الواقع. ويتضح ذلك بجلاء في حالات معاصرة مثل الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث لم يعد الصراع محصوراً في الأبعاد العسكرية، بل امتد ليشمل الاقتصاد والطاقة والمعلومات، وهو ما يعكس تداخل مستويات التحليل بين الاستراتيجية والعلاقات الدولية.
- أوضحت النتائج أن الفرضية القائلة بوجود فصل منهجي صارم بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية لم تعد قابلة للاستمرار في ضوء التحولات الراهنة، إذ برز اتجاه متزايد نحو التكامل بين التخصصين داخل حقل العلوم السياسية.
- إن ضعف الربط بين التنظير والتطبيق في بعض الأدبيات النظرية أدى إلى نتائج عامة غير دقيقة في تفسير بعض الظواهر الدولية، مما يستدعي إعادة بناء الجسر المعرفي بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية.
- إن تعزيز التكامل بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية يسهم في إنتاج فهم أكثر دقة وواقعية لديناميات النظام الدولي، ويتيح تطوير أدوات تحليلية أكثر قدرة على تفسير التحولات المتسارعة في السياسة العالمية.

٢. المقترحات

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقدم الدارة عدة توصيات علمية وتطبيقية التي من شأنها تعزيز التكامل بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، وتحسين جودة التحليل في فهم ديناميات السياسة الدولية، وهي على النحو التالي:
- تعزيز التكامل المعرفي والمنهجي بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، بما يسهم في بناء مقاربات تحليلية أكثر قدرة على تفسير الظواهر الدولية المعقدة، بعيداً عن الفصل التقليدي بين الحقلين.
 - تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين المناهج والأدوات التحليلية للدراسات الاستراتيجية ونظريات العلاقات الدولية، بما يثري الإنتاج العلمي ويعزز القدرة على تفسير التحولات المتسارعة في البيئة الدولية.
 - تطوير المناهج الأكاديمية في أقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية بما يعكس الطبيعة التكاملية للعلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، ويواكب التحولات التي يشهدها حقل العلاقات الدولية المعاصر.
 - توسيع نطاق البحوث التطبيقية التي توظف الأطر النظرية للعلاقات الدولية في تحليل القضايا الاستراتيجية، وبالمقابل توظيف أدوات التحليل الاستراتيجي في تفسير التفاعلات السياسية الدولية، بما يسهم في اختبار الفرضيات النظرية في سياقات واقعية.

- الاهتمام بتحديث الأدبيات العلمية في مجال الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية من خلال الاستفادة من الإسهامات الفكرية المعاصرة، بما يعكس التحولات في طبيعة القوة والأمن والتنافس الدولي، ويسهم في تطوير الأطر التفسيرية التقليدية.
- تعزيز التعاون البحثي بين المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية لإنتاج نماذج تحليلية أكثر شمولاً، تستوعب التداخل بين الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في تفسير ديناميات السياسة الدولية.
- الانفتاح على المقاربات النقدية والبنائية وغيرها من الاتجاهات المعاصرة إلى جانب المقاربات التقليدية، بما يسهم في تقديم فهم أكثر توازناً وجدلية للعلاقة بين الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، ويحد من الاقتصاد على تفسير الظواهر الدولية من منظور أحادي.

المصادر والمراجع

١. العربية

- أبو سمهدانة، ع. (٢٠١٢). الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٨. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، غزة.
- أبو صالح، ح. (٢٠٢٢). التخطيط الاستراتيجي للعلاقات الخارجية. <https://onstrategos.com/ar/Learn/Courses>.
- أبو عامر، ع. (٢٠٠٤). العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم: الدبلوماسية والاستراتيجية. دار الشروق للنشر.
- أبو عيش، إ. (٢٠٢٤). العلاقة بين الهوية والصراع من منظور بنائي. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٩(١٧)، ٣٦١-٣٩٠.
- أحمد، ي. أ. (٢٠٢٢). المدرسة الواقعية وحرب أوكرانيا. صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد ١٧١٤٣.
- <https://www.alethiad.ac/opinion/4293702/A7>
- إغوان، ب. (٢٠١١). العلاقة بين العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية: مقاربة تاريخية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النهرين.
- أمين، أ. ش. (٢٠١٧). الاستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مصر. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
- <https://www.noor-book.com/book/review/398673>
- بارليتا، أ. ج. وآخرون. (٢٠١١). البحث عن السلام السيبراني: النزاع السيبراني والاستقرار الجيوسياسي. الاتحاد الدولي للاتصالات.
- البيهي، ر. (٢٠٢٣). الأمن والدفاع مراجعات نظرية مفاهيمية: الردع "المفهوم والنظرية". المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
- <https://ecss.com.eg/36825>
- الجازي، م. (٢٠١٧). أثر الربيع العربي على العلاقات الاستراتيجية الأردنية العربية. أطروحة دكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية.
- جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢. (٢٠٢٦). تطور الفكر الاستراتيجي ومدارسه.
- <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=3690>
- جزيلان، ه. (٢٠٢٢). الواقعية والليبرالية.. الحرب الروسية الأوكرانية. صحيفة عرب جورنال.
- <https://arab-j.net/3938>
- حتى، ن. (١٩٨٥). النظرية في العلاقات الدولية. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- الحسيني، ف. (٢٠٠٦). الإدارة الاستراتيجية: مفاهيمها، مراحلها، عملياتها المعاصرة. دار وائل للنشر.
- حكمت، ع. ر. (٢٠١٥). الصعود السلمي للصين. مجلة سياسات عربية، ١٤(١)، ٥٧-٧٢.



- https://siyatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue014/Pages/Siyassat14-2015_Elabdelrahman.pdf
حكيمي، ت. (٢٠٠٨). الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبل في النظام الدولي. رسالة ماجستير. جامعة باتنة.
- الخرجي، ث. (٢٠٠٩). العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الداغستاني، ع. ق. (٢٠١٩). النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية: دراسة تحليلية في تطور النظريات العسكرية عبر تاريخ فن الحرب. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- الدليمي، م.، والرفاعي، ل. (٢٠١٥). تاريخ العالم المعاصر. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الدوسري، ل. (٢٠٢٦). أثر الحرب السبيرانية الإسرائيلية-الإيرانية على الأمن الإقليمي. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
<https://rasanah-iiis.org/A5>
- الرفاعي، أ. (٢٠٠٩). مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية (٦). دار وائل للنشر.
- الزغبى، خ. م. (٢٠٢٤). القوة الناعمة وأثرها في العلاقات الدولية. مجلة جامعة الفرات - سلسلة العلوم الإنسانية، (٦٥)، ١-٢٣.
https://journal.alfuratuniv.edu.sy/downloads/files/1724744886_65-3.pdf
- درجي، ه. (٢٠٢٢). المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات. مجلة الناقد للدراسات السياسية، (٢)٦، ١٠٧-١٢٢.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/202885>
- زغاشو، ه.، ودحشي، أ. (٢٠١٨). منهجية البحث العلمي في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (٥)، ١٨٧-٢٠٦.
<https://doi.org/10.59791/arhs.v3i1.247>
- زيتون، م. م. (٢٠٢٥). القوة السبيرانية أداة للتأثير والسيطرة في الفضاء السبيرانى والعلاقات الدولية. المجلة العربية للنشر العلمي، (٧٧)، ٢٠٢-٢٢٠.
<https://search.mandumah.com/Record/1568743>
- ساعد، ر. (٢٠٢٣). نظرية العلاقات الدولية. جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
<https://dspace.univ-tiaret.dz/server/api/core/bitstreams/5bfa90e8-cb8f-4b26-b2de-b9a475a01b26/content>
- سليمان، س. (٢٠١٠). المدخل إلى العلوم السياسية. دار جامعة أفريقيا العالمية.
- السليمي، م. (١٩٩٧). صناعة القرار السياسي الأمريكي. مركز الدراسات العربية والأوروبية.
- شيخ العيد، ص. ع. (٢٠٢٢). استراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية ٢٠١١-٢٠٢٢. رسالة ماجستير. جامعة الأقصى، غزة.
- طشوش، ه. (٢٠١٠). مقدمة في العلاقات الدولية. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق، ر. م. ع. (٢٠٢٤). انعكاسات آثار الليبرالية الجديدة على المجتمع الفلسطيني. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية.
- عبد الشافي، ع. (٢٠١٦). مفهوم العلاقات الدولية وإشكالية التعريف. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- عبد الشافي، ع. (٢٠٢٢). الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي. مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، الدوحة.
- عبد اللطيف، ن. ص. (٢٠٢٤). النظرية البنائية في العلاقات الدولية وإيجابياتها. مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، (٢)٩، ٦٧-٩٦.
<https://jsfsr.misd.tech/090203/pdf>
- عبيد، إ. (٢٠٢٣). النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على حالي الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ والحرب الروسية على أوكرانيا ٢٠٢٢. مجلة دراسات إقليمية، (٥٧)١٧، ١٤١-١٩٢.
<https://doi.org/10.33899/regs.2023.179736>
- عبيد، إ. (٢٠٢٦). نظرية الردع في العلاقات الدولية: استراتيجية الردع الأمريكية في مواجهة التهديد الصيني بضم تايوان (دراسة حالة). مجلة جامعة القدس للبحوث الأكاديمية، نسخة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (١)٢، ٢٦-٤٢.
<https://aquja.alquds.edu/index.php/arts/issue/view/9>
- العبيدي، ل. ع. م. (٢٠٢٣). الرؤية الصينية للتعاقب الأمريكي مع تايوان في إدارة الرئيس جو بايدن. مجلة العلوم السياسية، (٦٥)، ٢٩٩-٣٢٨.
<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.642>
- عثمان، ع. ع. (٢٠١١). العلاقات السودانية-الصومالية: منظور استراتيجي. أطروحة دكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية.

- عدي، م. (٢٠٢٤). مكانة تايوان في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي-الصيني بعد عام ٢٠٠٩. أطروحة ماجستير. جامعة بغداد.
- عياد، خ. (٢٠١٨). الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي: جزر حنيش وتيران وصنافير نموذجاً. الآن ناشرون وموزعون.
- غزلان، ع. ع. (٢٠٢٠). الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢١(٤)، ١٧٩-٢١٤. <https://doi.org/10.21608/jpsa.2020.131200>
- فرج، أ. م. (٢٠٠٧). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.
- فرجاني، خ. (٢٠٢٤). تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة. <https://www.academia.edu/125829192984>
- فهيم، م. (٢٠٠٩). المدخل في دراسة الاستراتيجية (ط١). جامعة بغداد.
- القطامين، أ. (١٩٩٦). التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية. دار مجدلاوي.
- كارين، م.، وأريغوين، ن. (٢٠١٣). مبادئ العلاقات الدولية (ترجمة: حسام خضور). دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.
- مايكل، م.، وآخرون. (٢٠١٦). فهم النظام الدولي الحالي. مؤسسة RAND. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1598/RAND_RR1598z1.arabic.pdf
- محمد، ع.، وعبد الرزاق، ز. (٢٠٢١). الاستراتيجية الأمريكية-الصينية في بحر الصين الجنوبي. مجلة قضايا آسيوية، ٩(١)، ٢٨-٤٠. <https://democraticac.de/?p=76355>
- مركز طرطوس للدراسات والاستشارات. (٢٠٢٤). القوة الناعمة: النفوذ الذي يصنع الهيمنة. <https://torouscenter.com/archives/13453>
- مزهود، ص. (٢٠٢٥). دور مدرسة فرانكفورت في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الدولي. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية، ٢٥(١)، ١٣٥-١٩٠. <https://lubab.aljazeera.net/article/87>
- مصطفى، م. (٢٠٢١). القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٦(١١)، ١٨٢-١٥٩. https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26fb009a890c27d2cfa9a.pdf
- معمر، خ. (٢٠٠٨). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة.
- معوض، ج. (٢٠١٩). القوة الناعمة في تحليل السياسة الخارجية. مكتبة الإسكندرية.
- مقلد، إ. ص. (١٩٧٩). الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. مؤسسة الأبحاث العربية.
- مقلد، إ. ص. (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. منشورات ذات السلاسل.
- مقلد، إ. ص. (٢٠١١). العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع. جامعة أسيوط.
- منصور، م. (١٩٩٧). سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية. مكتبة مدبولي.
- ميرل، م. (١٩٨٦). سوسيولوجيا العلاقات الدولية (ترجمة: حسن ناعمة). دار المستقبل العربية.
- ناصر، س. (٢٠٢٤). رحلة ألكسندر ونت من "نظرية اجتماعية للسياسة الدولية" إلى "توحيد الأنطولوجيا الفيزيائية والاجتماعية". مجلة سياسات عربية، ٧٣(١)، ١٧٩-١٩٣. <https://doi.org/10.31430/BJGA1976>
- ناعمة، ح. (٢٠٠٧). مبادئ علم السياسة. مكتبة الشروق.
- النبراوي، ف.، ومهنا، م. (١٩٨٥). أصول العلاقات السياسية والدولية. منشأة المعارف.
- نصار، إ. ت. (٢٠٢٤). التنافس الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في الهيمنة على بحر الصين الجنوبي وتداعياته الإقليمية والدولية ٢٠١٢-٢٠٢٧. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم، الخرطوم، السودان.
- نعمة، ك. (١٩٧٩). العلاقات الدولية. دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
- نعمة، ك. (١٩٨٨). الوجيز في الاستراتيجية. مطابع إيد، بغداد، العراق.

- النور، ص. (٢٠٢٢). النظرية البنائية ودورها في تعزيز الأمن العراقي (دراسة تحليلية). المركز الديمقراطي العربي.
<https://democraticac.de/?p=79668>
- وندت، أ. (٢٠٠٦). النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية (ترجمة: عبد الله العتيبي). جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- ويلينكس، ب. (٢٠١٧). العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًا (ترجمة: لبنى عماد تركي). مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- ويكيليكس. (٢٠١٠). وثائق ويكيليكس حول الحرب في العراق وأفغانستان.
<https://wikileaks.org>
٢. المصادر العربية مترجمة إلى الإنكليزية
- Abu Samhadana, A. (2012). *Russian strategy toward the Middle East 2000–2008*. Unpublished Master's thesis. Al-Azhar University, Gaza.
- Abu Saleh, H. (2022). *Strategic planning for foreign relations*.
<https://onstrategos.com/ar/Learn/Courses>
- Abu Amer, A. (2004). *International relations: Phenomenon and science: Diplomacy and strategy*. Dar Al-Shorouk Publishing.
- Abu Eish, I. I. (2024). *The relationship between identity and conflict from a constructivist perspective*. Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science, 9(17), 361–390. <https://esalexu.journals.ekb.eg>
- Ahmed, Y. A. (2022). *Realism and the war in Ukraine*. Al-Ittihad Newspaper, Issue 17143.
<https://www.aletihad.ae/opinion/4293702/A7>
- Ighwan, B. (2011). *The relationship between international relations and strategic studies: A historical approach*. Unpublished Master's thesis. Al-Nahrain University.
- Amin, A. Sh. (2017). *U.S. strategy toward Islamic political movements in Egypt*. Al-Mahrousa Center for Publishing and Information Services. <https://www.noor-book.com/book/review/398673>
- Barletta, A. J., et al. (2011). *The quest for cyber peace: Cyber conflict and geo-cyber stability*. International Telecommunication Union.
- Al-Bahi, R. (2023). *Security and defense: Conceptual theoretical reviews – Deterrence “concept and theory”*. Egyptian Center for Thought and Strategic Studies. <https://ecss.com.eg/36825>
- Al-Jazi, M. (2017). *The impact of the Arab Spring on Jordanian–Arab strategic relations*. Doctoral dissertation. Omdurman Islamic University. University of Mohamed Lamine Debaghine
- Sétif 2. (2026). *The evolution of strategic thought and its schools*. <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=3690>
- Jazilan, H. (2022). *Realism and liberalism... The Russia–Ukraine war*. Arab Journal Newspaper.
<https://arab-j.net/3938>
- Hatti, N. (1985). *Theory in international relations*. Arab Book House for Printing and Publishing.
- Al-Husseini, F. (2006). *Strategic management: Concepts, stages, contemporary processes*. Dar Wael Publishing.
- Hikmat, A. R. (2015). *China's peaceful rise*. Arab Policies Journal, (14), 57–72.
https://siyasarabiya.dohainstitute.org/ar/issue014/Pages/Siyassat14-2015_Elabdelrahman.pdf
- Hakimi, T. (2008). *The neo-realist–neo-liberal dialogue on the implications of China's rise: A study of conflicting visions of China's future role in the international system*. Master's thesis. Batna University.
- Al-Khazraji, Th. (2009). *International political relations and crisis management strategy*. Majdalawi Publishing and Distribution.
- Al-Daghistani, A. Q. (2019). *Military theory, military doctrine, and military creed: An analytical study of the evolution of military theories throughout the history of warfare*. Dar Al-Academion Publishing and Distribution.
- Al-Dulaimi, M., & Al-Rifai, L. (2015). *History of the contemporary world*. Dar Ghaida Publishing and Distribution.
- Al-Dosari, L. (2026). *The impact of the Israeli–Iranian cyber war on regional security*. International Institute for Iranian Studies. <https://rasanah-iiis.org/A5>
- Al-Rifai, A. (2009). *Research methodologies: Administrative and economic applications* (6th ed.). Dar Wael Publishing.
- Al-Zoubi, Kh. M. (2024). *Soft power and its impact on international relations*. Al-Furat University Journal – Humanities Series, (65), 1–23.

https://journal.alfuratuniv.edu.sy/downloads/files/1724744886_65-3.pdf

Darraj, H. (2022). *Critical schools of security in international relations: Concepts and approaches*. *Al-Naqid Journal of Political Studies*, 6(2), 107–122.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/202885>

Zghashu, H., & Dahshi, A. (2018). *Research methodology in comparative politics: A theoretical study of concept, objectives, and methods of analysis*. *Algerian Journal of Human Security*, (5), 187–206. <https://doi.org/10.59791/arhs.v3i1.247>

Zaytoun, M. M. (2025). *Cyber power as a tool of influence and control in cyberspace and international relations*. *Arab Journal of Scientific Publishing*, (77), 202–220.

<https://search.mandumah.com/Record/1568743>

Saad, R. (2023). *Theory of international relations*. Ibn Khaldoun University, Tiaret, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science. <https://dspace.univ-tiaret.dz/server/api/core/bitstreams/5bfa90e8-cb8f-4b26-b2de-b9a475a01b26/content>

Suleiman, S. (2010). *Introduction to political science*. Africa International University Press.

Al-Salimi, M. (1997). *U.S. political decision-making*. Arab and European Studies Center.

Sheikh Al-Eid, S. A. (2022). *Smart power strategy in Turkish foreign policy toward Syria 2011–2022*. Master's thesis. Al-Aqsa University, Gaza.

Tashatosh, H. (2010). *Introduction to international relations*. Dar Al-Hamed Publishing and Distribution.

Abdel-Razek, R. M. A. (2024). *Implications of neoliberalism on Palestinian society*. Master's thesis. An-Najah National University.

Abdel-Shafi, A. (2016). *The concept of international relations and the problem of definition*. Egyptian Institute for Political and Strategic Studies.

Abdel-Shafi, A. (2022). *The Russia–Ukraine war and the future of the international system*. Al Jazeera Center for Studies, Doha.

Abdel-Latif, N. S. (2024). *Constructivist theory in international relations and its advantages*. *Journal of Sharia Origins for Specialized Research*, 9(2), 67–96.

<https://jsfsr.misd.tech/090203/pdf>

Obaid, I. (2023). *Realist theory in international relations: An applied study on the U.S. occupation of Iraq 2003 and the Russian war on Ukraine 2022*. *Regional Studies Journal*, 17(57), 141–192.

<https://doi.org/10.33899/regs.2023.179736>

Obaid, I. (2026). *Deterrence theory in international relations: U.S. deterrence strategy against China's threat to annex Taiwan (Case study)*. *Al-Quds University Journal for Academic Research – Humanities and Social Sciences*, 2(1), 26–42.

<https://aquija.alquds.edu/index.php/arts/issue/view/9>

Al-Obaidi, L. A. M. (2023). *China's vision of U.S. rapprochement with Taiwan under President Joe Biden*. *Political Science Journal*, (65), 299–328. <https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.642>

Othman, A. A. (2011). *Sudanese–Somali relations: A strategic perspective*. Doctoral dissertation. Omdurman Islamic University.

Adi, M. (2024). *Taiwan's position in U.S.–China strategic perception after 2009*. Master's thesis. University of Baghdad.

Ayad, Kh. (2018). *Arab national security and international law rules: The cases of Hanish, Tiran, and Sanafir islands*. Alaan Publishers and Distributors.

Ghizlan, A. A. (2020). *China's rise and its implications for South China Sea disputes*. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, 21(4), 179–214.

<https://doi.org/10.21608/jpsa.2020.131200>

Faraj, A. M. (2007). *Realist theory in international relations: A critical comparative study in light of contemporary theories*. Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah. Farajani, Kh.

(2024). *The evolution of the concept of power in contemporary international relations*. <https://www.academia.edu/125829192984>

Fahmi, M. (2009). *Introduction to strategic studies* (1st ed.). University of Baghdad. Al-Qatamin, A. (1996). *Strategic planning and strategic management: Concepts, theories, and applied cases*. Majdalawi Publishing.

Karin, M., & Ariguin, N. (2013). *Principles of international relations* (Trans. Hossam Khaddour). Dar Al-Farqad Publishing. Michael, M., et al. (2016). *Understanding the current international system*. RAND Corporation.



- https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1598/RAND_RR1598z1.arabic.pdf
- Mohamed, A., & Abdel-Razek, Z. (2021). *U.S.–China strategy in the South China Sea*. *Asian Issues Journal*, (9), 4–28. <https://democraticac.de/?p=76355>
- Tartous Center for Studies and Consulting. (2024). *Soft power: The influence that creates hegemony*. <https://torouscenter.com/archives/13453>
- Mazhoud, S. (2025). *The role of the Frankfurt School in reshaping the concept of international security*. *Lubab Journal of Strategic Studies*, (25), 135–190. <https://lubab.aljazeera.net/article/87>
- Mostafa, M. (2021). *The explanatory power of liberal theory in a changing world: An evaluative study*. *Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science*, 6(11), 159–182. https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26fb009a890c27d2cfa9a.pdf
- Maamari, Kh. (2008). *Theorizing in security studies after the Cold War: A study of U.S. security discourse after 9/11*. Unpublished Master's thesis. Batna University.
- Maawad, J. (2019). *Soft power in foreign policy analysis*. Bibliotheca Alexandrina.
- Miqled, I. S. (1979). *Strategy and international politics: Basic concepts and facts*. Arab Research Foundation.
- Miqled, I. S. (1987). *Theories of international politics: A comparative analytical study*. Dhāt Al-Salāsil Publications.
- Miqled, I. S. (2011). *International political relations: Theory and reality*. Assiut University.
- Mansour, M. (1997). *International alliance policies: A study in the origins of alliance theory and the role of alliances in balance of power and stability of international systems*. Madbouly Library.
- Merle, M. (1986). *Sociology of international relations* (Trans. Hassan Nafaa). Arab Future Publishing.
- Nasser, S. (2024). *Alexander Wendt's journey from "Social theory of international politics" to "Unifying physical and social ontology."* *Arab Policies Journal*, (73), 179–193. <https://doi.org/10.31430/BJGA1976>
- Nafaa, H. (2007). *Principles of political science*. Al-Shorouk Library.
- Al-Nabraoui, F., & Mehanna, M. (1985). *Foundations of political and international relations*. Manshat Al-Maaref.
- Nassar, I. T. (2024). *U.S.–China strategic competition over dominance in the South China Sea and its regional and international implications 2012–2027*. Unpublished Doctoral dissertation. University of the Holy Quran and Islamic Sciences, Khartoum, Sudan.
- Naama, K. (1979). *International relations*. Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, Iraq.
- Naama, K. (1988). *Concise strategy*. Iyad Press, Baghdad, Iraq.
- Al-Noor, S. (2022). *Constructivist theory and its role in enhancing Iraqi security (Analytical study)*. Democratic Arab Center. <https://democraticac.de/?p=79668>
- Wendt, A. (2006). *Social theory of international politics* (Trans. Abdullah Al-Otaibi). King Saud University, Saudi Arabia.
- Wilinks, B. (2017). *International relations: A very short introduction* (Trans. Lubna Emad Turki). Hindawi Foundation for Education and Culture.
- WikiLeaks. (2010). *WikiLeaks documents on the wars in Iraq and Afghanistan*. <https://wikileaks.org>

English References

٣. الإنكليزية

- Agius, C. (2022). Social Constructivist International Relations and the Military. In: *Handbook of Military Sciences*, edited by Anders McD. Sookermany. Cham: Springer, pp. 1–16. DOI: 10.1007/978-3-030-02866-4_105-1.
- Bracker, J. (1980). The historical development of the strategic management concept. *Academy of Management Review*, 5(2), 219–224.
- Brooks, C. (2010). Bridging strategy and international relations: Institutional challenges and prospects. *International Studies Review*, 12(1), 1–20.
- Ferreira, M. F. (2018). Introducing Critical Theory in International Relations. In Stephen McGlinchey, Rosie Walters & Christian Scheinpflug (Eds.), *International Relations Theory (E-IR Foundations)*. Bristol: E-International Relations Publishing.
- Freedman, L. (2003). *The Evolution of Nuclear Strategy* (3rd ed.). New York: Palgrave Macmillan.
- Freedman, L. (2006). *The Transformation of Strategic Affairs*. Adelphi (Paper No. 379). London: International Institute for Strategic Studies. <https://doi.org/10.1177/0095327X08320647>
- Gray, C. S. (2007). *War, peace and international relations: An introduction to strategic history*. Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781003336358>

- Lamont, C. (2017). Case study methods in international relations. Oxford Bibliographies in International Relations. Oxford University Press.
- Kimberly, H. (2001). The nature of critique in critical international relations theory", In: Richard w Jones (ed) critical theory and world politics, USA: Lynne Rienner publishers.
- Mengshu, Z. (2020, May 19). *A brief overview of Alexander Wendt's constructivism*. E-International Relations. <https://www.e-ir.info/2020/05/19/a-brief-overview-of-alexander-wendts-constructivism/>
- Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. W. W. Norton & Company.
- Mearsheimer, J. J. (2010). The gathering storm: China's challenge to U.S. power in Asia. The Chinese Journal of International Politics, 3(4), 381–396. <https://doi.org/10.1093/cjip/poq016>
- Pennisi di Floristella, A. (2019). United States and European Union evolving approaches in Southeast Asia: Moving closer to convergence or divergence? Journal of Current Southeast Asian Affairs, 38(2), 180-198. <https://doi.org/10.1177/1868103419866533>
- Schelling, T. C. (1966). Arms and influence. Yale University Press.
- The Waal Street Journal. (2025). Xi has spent decades preparing for a Cold War with the West. <https://www.wsj.com/world/china/china-xi-us-cold-war-trade-strategy-81d0edal>
- The White House. (2017). National security strategy of the United States of America. <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>.
- Younis, M. M. (2024). Smart Power in Small States' Foreign Policy: A Case Study of the UAE's Smart Power, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 9, Issue 17, 223-256. <https://esalexu.journals.ekb.eg/>
- Zaitoun, M.M. (2025). Cyber power as a tool for influence and control in cyberspace and international relations. *Arab Journal of Scientific Publishing*, 77, 20.2-220
- Viotti, P. R., & Kauppi, M. V. (2014). International relations theory (5th ed.). Pearson.
- Wan, S. (2025). What is Cyberspace? Its Types, Components, and Benefits. Sentinel One Cybersecurity Company. See: <https://www.sentinelone.com/contact/>
- Winkler, S. C. (2023). Strategic competition and U.S.–China relations: A conceptual analysis. The Chinese Journal of International Politics, 16(3), 333–356. <https://doi.org/10.1093/cjip/poad008>